# مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين، 2015

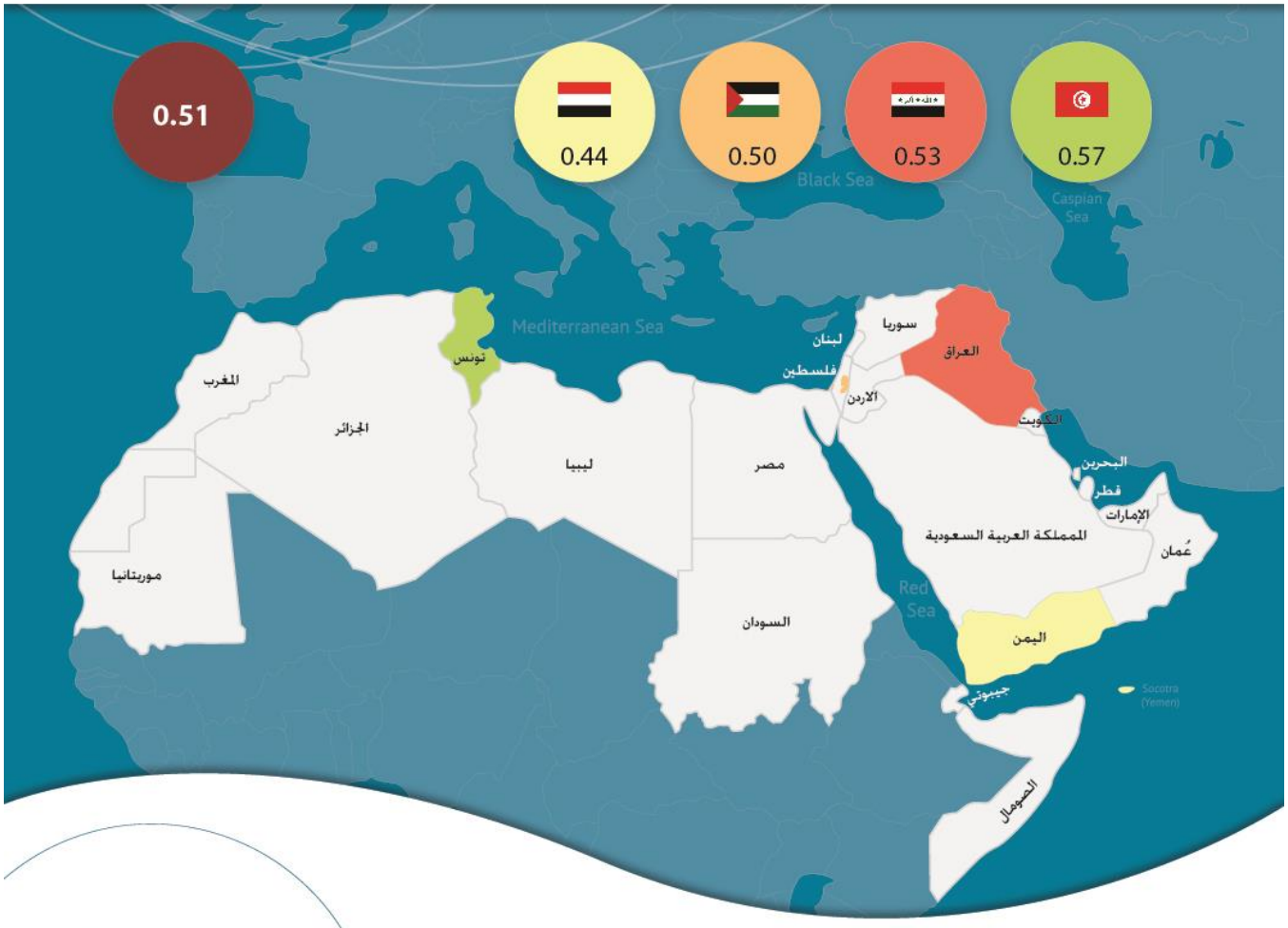



PSR
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

# مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين
# 2015

# التقرير الأول

أيار (مايو) 2015

**الفريق الرئيسي**

**خليل الشقاقي**

**جهاد حرب**

**وليد لدادوه**

http://www.pcpsr.org/ar/node/608

المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

# المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

**المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية**

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين
ت:+970-2-2964933
ف:+970-2-2964934
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

# مراكز الأبحاث المشاركة في التقرير

**استاتستكس للدراسات والبحوث /اليمن**

طارق المذحجي

عادل الشرجبي

**المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية/ فلسطين**

علاء لحلوح

وليد لدادوه

**المعهد المستقل لدراسات الادارة والمجتمع المدني/ العراق**

منقذ محمد داغر

عبد الرزاق علي العيثاوي

هيا عواد

**منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية/ تونس**

عبد الوهاب حفيظ

صلاح الدين الجورشي

محمد المثلثوي

# قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| **ملخص مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين** | 1 |
| (1) **مقدمة** | 8 |
| (2) **النتائج** | 12 |
| **أولا: القراءة الاقليمية:** | 12 |
| **ثانيا: النتائج الرئيسية للبلدان الأربعة** | 18 |
| 1. تونس | 18 |
| 2. العراق | 22 |
| 3. فلسطين | 27 |
| 4. اليمن | 31 |
| (3) **التوصيات** | 35 |

# الجداول


**جدول رقم (1)**: قائمة بأسماء المؤشرات وأهم العناصر التي تدخل في تركيبتها 10

**جدول رقم (2)**: تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني 10

**جدول رقم (3)**: عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس العربي 14

**جدول رقم (4)**: عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس العربي 17

**جدول رقم (5)**: علامات المؤشرات الرئيسية وتقييم المؤشرات الفرعية للمقياس العربي 17

**جدول رقم (6)**: عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس في تونس 19

**جدول رقم (7)**:علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في تونس 20

**جدول رقم (8)**: عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس في العراق 23

**جدول رقم (9)** علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في العراق 24

**جدول رقم (10)**: عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس في فلسطين 28

**جدول رقم (11)**:علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في فلسطين 29

**جدول رقم (12)**: عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس في اليمن 32

**جدول رقم (13)**:علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في اليمن 33

# الأشكال البيانية


**شكل رقم (1)**: علامات المقياس في الدول العربية مقارنة بعلامة المقياس العربي 12

**شكل رقم (2)**: مقارنة بين من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة 12

**شكل رقم (3)**: دور الإحساس بتوفر الأمن في تقييم الجمهور لقطاع الأمن 13

**شكل رقم (4)**: رسم توضيحي لاتجاه العلاقة بين الانتماء السياسي/ الطائفي والشعور بالأمن وعلامة المقياس 14

**شكل رقم (5)**: علامات المؤشرات الرئيسية للمقياس العربي 15

**شكل رقم (6)**: مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن 16

**شكل رقم (7)**: علامات المؤشرات الرئيسية في البلدان الأربعة 17

**شكل رقم (8)**: قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنين في تونس 18

**شكل رقم (9)**:مقارنة علامات مقياس تونس مع المقياس العربي من حيث التعرض وعدم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن 18

**شكل رقم (10)**: علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في تونس 18

**شكل رقم (11)**:مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في تونس 19

**شكل رقم (12)**: دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس التونسي 20

**شكل رقم (13)**: قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنين في العراق 22

**شكل رقم (14)**:مقارنة علامات مقياس العراق مع المقياس العربي من حيث التعرض وعدم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن 22

**شكل رقم (15)**: علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في العراق 22

**شكل رقم (16)**: مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في العراق 23

**شكل رقم (17)**: دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس العراقي 25

**شكل رقم (18)**: قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنين في فلسطين 27

**شكل رقم (19)**: مقارنة علامات مقياس فلسطين مع المقياس العربي من حيث التعرض وعدم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن 27

**شكل رقم (20)**: علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في فلسطين 27

**شكل رقم (21)**:مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة في فلسطين 28

**شكل رقم (22)**: دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس الفلسطيني 29

**شكل رقم (23)**: قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنين في اليمن 31

**شكل رقم (24)**:مقارنة علامات مقياس اليمن مع المقياس العربي من حيث التعرض وعدم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن 31

**شكل رقم (25)**: علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في اليمن 31

**شكل رقم (26)**: مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة في اليمن 32

**شكل رقم (27)**: دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس اليمني 33

# الخرائط


**خريطة رقم (1)**: التقسيمات الإدارية للمحافظات التونسية حسب علامة المقياس 21

**خريطة رقم (2)**: التقسيمات الإدارية للمحافظات العراقية حسب علامة المقياس 26

**خريطة رقم (3)**: التقسيمات الإدارية للمحافظات في الضفة الغربية من فلسطين حسب علامة المقياس 30

**خريطة رقم (4)**: التقسيمات الإدارية للمحافظات اليمنية حسب علامة المقياس 34

# مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين، 2015
# الملخص

**مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنين** محاولة علمية تشترك فيها أربعة مراكز بحثية عربية لاستقصاء مواقف الرأي العام العربي من قطاع الأمن في أربع دول عربية هي تونس والعراق وفلسطين واليمن. يهدف المقياس لمعرفة مقدار التقدم في عملية الإصلاح الأمني في العالم العربي، ولتحليل واقع قطاع الأمن في هذه البلدان من خلال تشخيص نقاط الخلل والقوة في أدائه، ومحاولة الوقوف على أسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها، ووضعها أمام أصحاب القرار بهدف الاستفادة منها في إصلاح وتطوير قطاع الأمن في بلدانهم. تتعزز أهمية قطاع الأمن في العالم العربي بعدما شهدته العديد من هذه البلدان من تحولات سياسية (الربيع العربي) لها أبعاد مجتمعية عديدة يأتي في مقدمتها البعد الأمني.

وتحقيقا لهذا الهدف، فقد عمدت الدراسة إلى بناء (12) مؤشرا رئيسيا تُكَوّنُ بمجملها إطارا عاما يمكن من خلاله تقييم قطاع الأمن في هذه البلدان. وقد خُصّصَ كل مؤشر رئيسي لتقييم جانب معين من جوانب قطاع الأمن في ضوء عدد من المؤشرات الفرعية التي يتألف منها. بلغ عدد المؤشرات الفرعيه للمقياس 116 مؤشراً. تعبر هذه المؤشرات عن مجمل واقع قطاع الأمن ونظام العدالة كما يراه الجمهور في البلد المعني.

تمت دراسة واقع قطاع الأمن في العالم العربي من خلال استطلاع رأي الجمهور في الدول المشاركة. أجريت الاستطلاعات في الدول الأربعة خلال الفترة من 14 آيار (مايو) 2014 وحتى 14 يوليو (تموز) 2014. شمل الاستطلاع عينة تمثيلية للرأي العام في البلدان المعنية. كما شمل أيضا عينة إضافية ممن تعرضوا لتجربة مباشرة مع قطاع الأمن. وفي ضوء المؤشرات المحددة بالدراسة فقد تم تشخيص أهم نقاط القوة والضعف التي تواجه هذا القطاع وبلورتها في مقياس لتقويم الأداء يتكون من سبعة مراتب، هي: مكتمل، متقدم جدا، متقدم، متوسط، ضعيف، ضعيف جدا، ومنعدم. من خلال هذا المقياس يمكن للمهتمين ولأصحاب القرار أن يضعوا أيديهم على مكامن الخلل والقوة في أداء النظام الأمني العربي، ويمكن أن تكون نتائج هذا التقرير نقطة الانطلاق نحو خطة للإصلاح الأمني بهدف تعزيز نقاط القوة في الأداء ومحاولة وضع الحلول للارتقاء بالأداء ومعالجة مكامن الخلل وصولا إلى نظام أمني متطور يحقق الاستقرار الأمني من جهة، ويضمن توفر الحريات العامة لأبناء المجتمع العربي من جهة اخرى.

**عملية الإصلاح الأمني لم تنطلق بعد**

تشير علامة المقياس التي تبلغ 0.51 إلى أن عملية إصلاح قطاع الأمن في العالم العربي لا زالت تراوح مكانها وأن حوالي نصف الجمهور العربي لا يثق بهذا القطاع وليس راضياً عن أدائه.

بلغت قيمة المقياس العربي في القراءة الأولى (0.51). تعكس هذه النتيجة انقساما بين الجمهور حيث يمنح نصف المواطنين تقييما إيجابيا لأوضاع قطاع الأمن، فيما يمنح النصف الآخر تقييما سلبيا لهذه الأوضاع. تعني هذه النتيجة أن عملية إصلاح قطاع الأمن في العالم العربي لم تبدأ بعد رغم مرور عدة سنوات على انطلاقة الثورات العربية أو ما سمي في الربيع العربي. إن النتائج تشير إلى أن الجمهور العربي لا يزال غير راضٍ عن أداء أجهزته الأمنية.

**تونس في المقدمة**

جاء قطاع الأمن في تونس في المرتبة الأولى بزيادة قدرها ست نقاط من مائة عن المقياس العربي، وجاء قطاع الأمن في اليمن في المرتبه الرابعة أو الأخيرة بانخفاض قدره سبع نقاط عن المقياس العربي.

تشير النتائج إلى أن تصنيف الأداء الكلي لقطاع الأمن في دولتين قد بلغ درجة "متوسطة" من الإصلاح، حيث حصل مقياس تونس على (0.57)، أي بزيادة قدرها 6 نقاط من مائة عن المقياس العربي، وتلتها العراق بـ(0.53)، أي بزيادة قدرها نقطتين عن المقياس العربي. اما كل من فلسطين (0.50) واليمن (0.44) فحصلتا على تصنيف"ضعيف"، أي بانخفاض قدره نقطة واحدة عن المقياس العربي في حالة فلسطين وانخفاض قدره 7 نقاط في حالة اليمن.

**علامات المقياس في الدول العربية مقارنة بقيمة المقياس العربي**

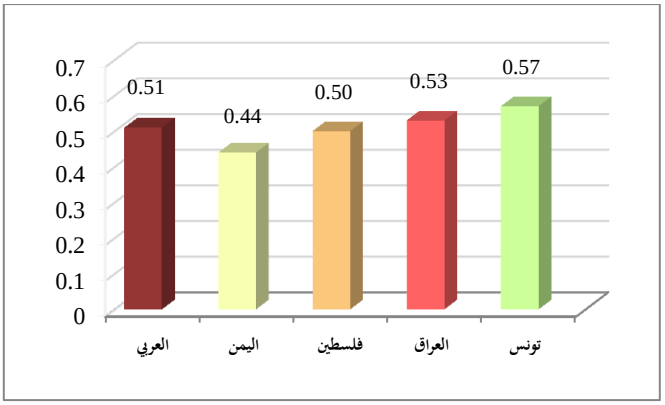


جاء قطاع الأمن في تونس في المرتبه الأولى بزيادة قدرها ست نقاط من مائة عن المقياس العربي. حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف "متقدم" أو "متقدم جداً" ويشمل ذلك المؤشر الخامس المتعلق بالثقة بالأجهزة الأمنيه والعاشر المتعلق بالإحساس بالأمن

والثالث المتعلق بالتوقعات المستقبليه والحادي عشر المتعلق بنظام العداله. في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف "ضعيف جداً" ومؤشر آخر على تصنيف "ضعيف" فيما حصلت بقية المؤشرات على تصنيف "متوسط".

يأتي قطاع الأمن في العراق في المرتبه الثانية بزيادة قدرها نقطتين عن المقياس العربي. حصل مؤشران على تصنيف "متقدم" ويشمل ذلك التوقعات المستقبلية والإحساس بالأمن. في المقابل حصل مؤشر واحد (مكافحة الفساد) على تصنيف "ضعيف جداً" وحصلت ثلاثة مؤشرات أخرى على تصنيف "ضعيف" فيما حصلت بقية المؤشرات على تصنيف "متوسط".

يأتي قطاع الأمن في فلسطين في المرتبة الثالثة بانخفاض نقطة واحدة عن المقياس العربي. حصل مؤشران على تقييم "متقدم" بما في ذلك الإحساس بالأمن والتوقعات المستقبلية. في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف "منعدم" وهو المؤشر السابع المتعلق بالاطلاع والمعرفة. كما حصل مؤشر آخر (مكافحة الفساد) على تصنيف "ضعيف جداً"، وحصلت ثلاثة مؤشرات أخرى على تصنيف "ضعيف" فيما حصلت بقية المؤشرات على تصنيف "متوسط".

يأتي قطاع الأمن في اليمن في المرتبه الرابعة بانخفاض قدره سبع نقاط عن المقياس العربي. وحصل مؤشر واحد (التوقعات المستقبليه) على تصنيف "متقدم". في المقابل حصلت أربعة مؤشرات على "ضعيف جداً" بما في ذلك مكافحة الفساد، ونظام العداله، والتجربة الشخصية. كذلك حصلت ستة مؤشرات على تصنيف "ضعيف" بما في ذلك الإحساس بالأمن والثقة بالأجهزة الأمنية. حصل مؤشر واحد (اتجاهات التغيير) على تصنيف "متوسط".

**الاحتكاك والتجربه المباشرة تعطى انطباعات سلبيه عن قطاع الأمن**

تراجعت قيمة المقياس العربي بين من تعرضوا لتجربه مباشرة واحتكاك مع هذا القطاع إلى (0.44) مقابل (0.53) بين من لم يتعرضوا لتجربه.

يُعطي من تعرض لتجربة مباشرة مع قطاع الأمن ونظام العدالة تقييما أسوء بكثير ممن لم يتعرض لتجربة مباشرة مع هذا القطاع، حيث تبلغ قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة (0.44)، فيما تبلغ (0.53) بين من لم يتعرض لتجربة. ينطبق هذا الأمر على كافة الدول المشاركة وبشكل خاص في العراق حيث تبلغ قيمة المقياس (0.42) بين من تعرضوا لتجربة و(0.56) بين من لم يتعرضوا (أنظر الشكل التالي).

**مقارنة بين من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة في المقياس العربي وفي الدول المشاركة**

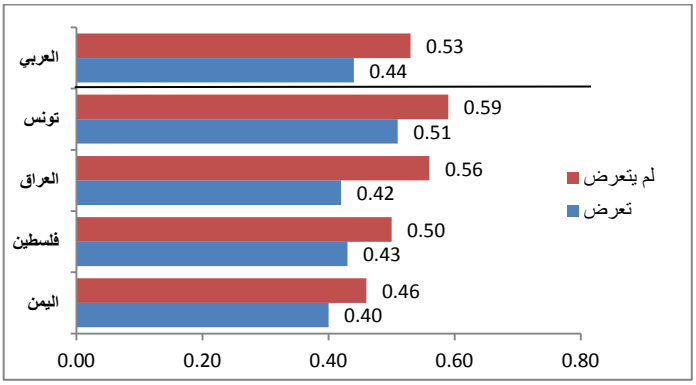


تشير علامات المؤشرات الرئيسية إلى أن المؤشر ذي العلامة الأعلى هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن حيث يحصل على (0.70)، يتبعه المؤشر رقم (10) المتعلق بإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية حيث يحصل على (0.58)، ثم المؤشر رقم (5) الخاص بمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية حيث يحصل على (0.56).في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأدنى في المقياس هو رقم (6) الخاص بالاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة حيث يحصل على (0.38)، ثم المؤشر رقم (7) الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية حيث حصل على علامة (0.39)، ومن ثم المؤشر رقم (1) المتعلق بمستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها حيث يحصل على (0.45).

**علامات المؤشرات الرئيسية للمقياس العربي**

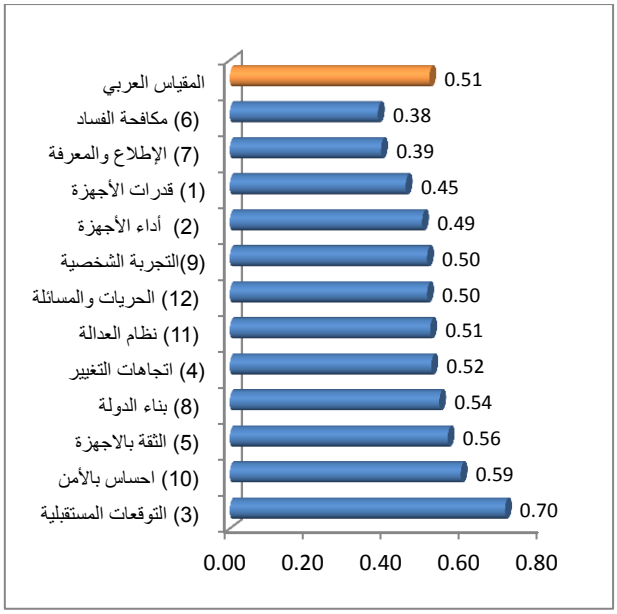

بعبارة أخرى، يبرز واضحا أن الجمهور يعتقد أن قدرات الأجهزة الأمنية محدودة ولكنه يعطي أداء هذه الأجهزة تقييما أعلى من تقييمه لقدراتها. كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للايجابية. لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومَهامِها ليس واضحا بقدرٍ كافٍ للجمهور. كذلك يبدو أن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمن طاغية لدى الجمهور العربي في كافة البلدان المشمولة في هذا التقييم.

### توفر الأمن يرفع علامة المقياس

تشير النتائج إلى أن الشعور بالأمن والسلامة الشخصية والعائلية يلعب دوراً شديد الأهمية في تقييم المواطن لقطاع الأمن حيث ترتفع علامة المقياس عند توفر الأمن وتنخفض عند غيابه.

يلعب إحساس الفرد بالأمن والسلامة الشخصية والعائلية دوراً كبيراً في التأثير على تقييم المواطن لقطاع الأمن في بلده. كما يظهر من الشكل أدناه تبلغ علامة المقياس العربي (0.59) لدى عينة أولئك الذين يشعرون بتوفر الأمن لهم ولعائلاتهم. في المقابل تنخفض علامة المقياس العربي بشكل دراماتيكي إلى (0.40) لدى عينة الذين يشعرون أن الأمن غير متوفر لهم ولعائلاتهم. يصدق هذا التحليل على كافة الدول المشاركة، فمثلاً تبلغ علامة مقياس العراق (0.56) بين عينة الذين يشعرون بتوفر الأمن و(0.37) بين عينة الذين يشعرون بعدم توفره. وكذلك الحال في تونس (0.61 مقابل 0.47) وفلسطين (0.54 مقابل 0.44) واليمن (0.55 مقابل 0.37).

**دور الإحساس بتوفر الأمن في تقييم الجمهور لقطاع الأمن**

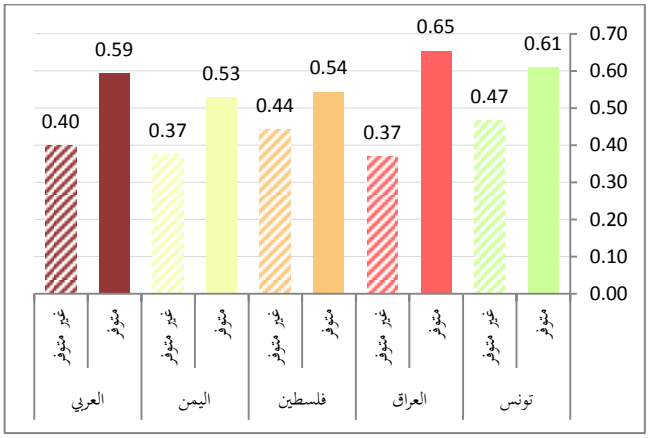


### دور حاسم للانتماءات السياسية والطائفية

للانتماءات السياسية والطائفية دور بالغ الأهمية، بل وحاسم، في تحديد الموقف من قطاعات الأمن في كافة البلدان المشاركة ولكنه يبرز بشكل دراماتيكي في العراق.

تضيف طبيعة الانتماءات السياسية والطائفية للمواطنين بعداً إضافياً قوياً في تفسير التقييم الذي يعطيه الجمهور لقطاع الأمن في بلده حيث يشير تحليل النتائج إلى أن هذه الانتماءات تلعب دوراً شديد الأهمية في تشكيل مواقف وانطباعات الجمهور العربي تجاه قطاع الأمن. يبرز دور الانتماء السياسي والطائفي بشكل حاسم في العراق حيث تميل مواقف الجمهور للرضى والإيجابية عن قطاع الأمن بين مؤيدي الأحزاب الشيعية ثم بين مؤيدي الأحزاب الكردية. لكن المواقف تنقلب بشكل حاد وتصبح سلبية تماماً بين مؤيدي الأحزاب السنية العربية والأحزاب العلمانية. ويبرز نمط مشابه في فلسطين بين مؤيدي حركة فتح مقابل مؤيدي حركة حماس، وفي تونس بين مؤيدي حركة النهضة مقابل نداء تونس، وفي اليمن بين مؤيدي الإصلاح مقابل مؤيدي الاشتراكي والمؤتمر الشعبي.

هناك إذاً علاقة قوية جدا بين الانتماءات السياسية والطائفية للمواطنين ومدى شعورهم بتوفر الامن: المواطنون المؤيدون أو المنتمون لأحزاب أو طوائف تقف خارج الحكم أو في المعارضة يشعرون بغياب الأمن بشكل أكبر بكثير مما يشعر به المواطنون المنتمون لأحزاب أو طوائف حاكمة. فمثلاً بينما تبلغ نسبة الأحساس بتوفر الأمن بين مؤيدي الأحزاب الشيعية والكردية في العراق 68% و89% (على التوالي) فإنها لا تتجاوز 9% بين مؤيدي الأحزاب السنيه. وفي تونس تصل نسبة الإحساس بتوفر الأمن 83% بين مؤيدي حزب النهضة فيما تبلغ هذه النسبة 75% و68% بين مؤيدي نداء تونس والأحزاب الأخرى (على التوالي). كان حزب النهضة الإسلامي لا يزال في الحكومة في وقت إجراء الاستطلاع. وفي الضفة الغربية من فلسطين تصل نسبة الإحساس بالأمن بين مؤيدي حركة فتح والمستقلين الوطنيين 62% فيما لا تتجاوز هذه النسبة 46% بين مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي والمستقلين الإسلاميين. وفي اليمن تصل نسبة الإحساس بتوفر الأمن 67% بين مؤيدي التجمع اليمني للإصلاح لكنها تتراجع إلى 35% بين مؤيدي المؤتمر الشعبي و39% بين مؤيدي الحزب الاشتراكي.

بعبارة اخرى، إن كنت مؤيداً أو منتميا للحزب أو الطائفة الحاكمة فإنك بالتالي تشعر بتوفر الأمن أكثر مما يشعر به بقية المواطنين، وإن كنت منتميا للحزب أو الطائفة المعارضة فإنك بالتالي تشعر بعدم توفر الأمن أكثر مما يشعر به بقية المواطنين. تتاثر علامة المقياس صعودا وهبوطا في كلتا الحالتين (الانتماء السياسي/ الطائفي ودرجة توفر الأمن) بدرجات متشابهة. فإن كنت مؤيدً أو منتميا للحزب أو الطائفة الحاكمة فإنك ستشعر بتوفر أكبر للأمن وستكون علامة المقياس لديك في هذه الحالة مرتفعة. أما إذا كنت منتميا للحزب أو الطائفة المعارضة فإنك ستشعر بتوفر أقل للأمن وستكون علامة المقياس لديك منخفضة كما يوضح الرسم التالي:

**رسم توضيحي لاتجاه العلاقة بين الانتماء السياسي/ الطائفي والشعور بالأمن وعلامة المقياس**

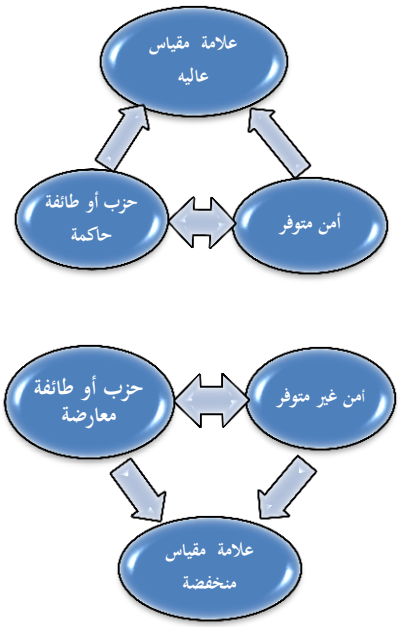


ويمكن رؤية قوة العلاقة بين المتغيرات الثلاث (الأمن، والانتماء السياسي أو الطائفي، وعلامة المقياس) بشكل واضح في الجدول التالي الذي يُظهر أن علامة المقياس العربي الأعلى (0.68) هي للمواطنين المؤيدين أو المنتمين للحزب أو الطائفة الحاكمة الذين يشعرون بتوفر الامن. أما علامة المقياس العربي الأدنى (0.34) فهي للمواطنين المنتمين للحزب أو الطائفة المعارضة الذين يشعرون بعدم توفر الأمن. يظهر الجدول أيضاً مجموعتين أخريتين، إحداهما تعطي المقياس علامة عالية نسبيا (0.56) وهؤلاء مواطنون يشعرون بتوفر الأمن رغم أنهم ينتمون لأحزاب أو طائفة معارضة، والأخرى تعطي المقياس علامة وسطية (0.51) وهؤلاء مواطنون يشعرون بعدم توفر الأمن لكنهم في الوقت ذاته ينتمون لأحزاب أو طائفة حاكمة.

**كيفية تأثر علامة المقياس العربي بمتغيري الأمن والانتماء السياسي/الطائفي**

| | | الشعور بالامن | |
|---|---|---|---|
| | | متوفر | غير متوفر |
| الانتماء السياسي/ الطائفي | الحزب الحاكم | 0.68 | 0.51 |
| | المعارضة | 0.56 | 0.34 |

عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية لكل من الدول المشاركة (أنظر الخرائط الأمنية–الحزبية للدول المشاركة أدناه) فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع بشكل بارز في المناطق التي يرتفع فيها الشعور بتوفر الأمن ويزداد فيها التأييد للحزب الحاكم وتنخفض في المناطق التي ينخفض فيها الشعور بتوفر الأمن ويزداد فيها التأييد للأحزاب المعارضة. فمثلاً بينما تبلغ علامة المقياس العراقي (0.70) في مناطق مثل البصرة والنجف ذات الأغلبية الشيعية وذات النسب العالية في توفر الأمن فإنها تنخفض إلى (0.37) في مناطق مثل ديالى ذات الأغلبية السنية وذات النسب المنخفضة في توفر الأمن.

**إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على خارطة العراق**

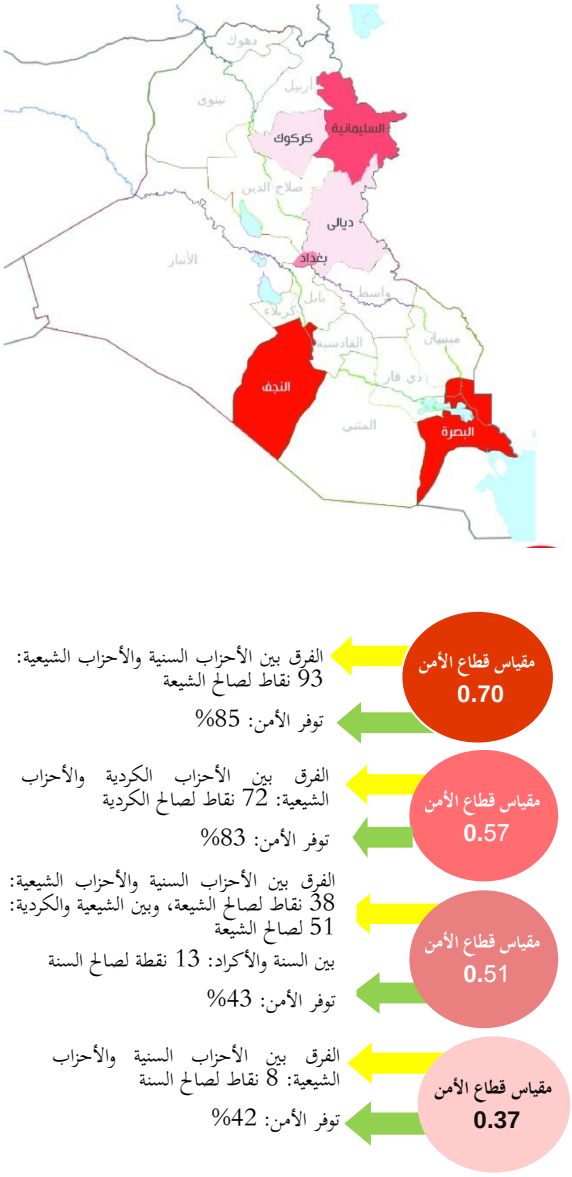


وفي فلسطين ترتفع علامة المقياس إلى (0.55) في شمال الضفة الغربية حيث يزداد التأييد للحزب الحاكم، أي فتح، وترتفع درجة الشعور بتوفر الأمن، لكنها تنخفض إلى (0.48) في جنوبها حيث ترتفع نسبة التأييد لحماس وتنخفض درجة الشعور بتوفر الأمن.

### إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على خارطة فلسطين

مقياس قطاع الأمن 0.55
الفرق بين فتح وحماس 37 نقطة لصالح فتح
توفر الأمن: 67%

مقياس قطاع الأمن 0.48
الفرق بين فتح وحماس 7 نقاط لصالح حماس
توفر الأمن: 60%

مقياس قطاع الأمن 0.45
الفرق بين فتح وحماس 9 نقاط لصالح فتح
توفر الأمن: 47%

وفي اليمن ترتفع علامة المقياس إلى (0.46) في مناطق مثل حجة وحضرموت وصنعاء حيث يزداد تأييد حزب التجمع اليمني للإصلاح وترتفع درجة الشعور بتوفر الأمن. وتنخفض إلى (0.42) في مناطق مثل إب وعدن والحديدة وتعز حيث ينخفض التأييد للتجمع اليمني للإصلاح وتنخفض معه درجة الشعور بتوفر الأمن.

### إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على خارطة اليمن

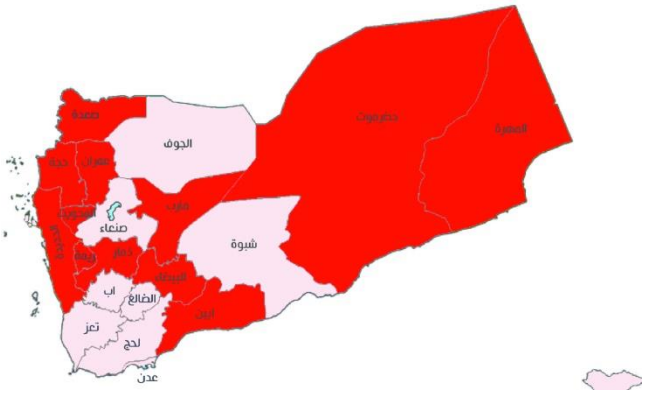


مقياس قطاع الأمن 0.46
الفرق بين التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي: 15 نقطة لصالح التجمع اليمني للإصلاح
وتسعة نقاط لصالح التجمع اليمني مقابل المؤتمر الشعبي
توفر الأمن: 53%

مقياس قطاع الأمن 0.42
الفرق بين التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي: 16 نقطة لصالح الحزب الاشتراكي
وبين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي: نقطتين لصالح المؤتمر الشعبي
توفر الأمن: 33%

أما في تونس فترتفع علامة المقياس إلى (0.59) في مناطق مثل تونس والقيروان حيث يزداد التأييد للنهضة وترتفع درجة الشعور بتوفر الأمن وتنخفض إلى (0.45) في مناطق مثل جندوبة وزغوان حيث ينخفض التأييد للحزب الحاكم وتنخفض معه درجة توفر الأمن.

**إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على خارطة تونس**

**دور هام للجنس والعمر**

النساء وكبار السن يعطون قطاع الأمن تقييماً أكثر إيجابيه مما يعطيه الرجال وصغار السن.

تشير تحليل النتائج إلى أن النساء وكبار السن يعطون قطاع الأمن تقييما أكثر إيجابية مما يعطيه الرجال وصغار السن لهذا القطاع. ينطبق هذا الاستنتاج على علامة المقياس العربي وعلى علامات معظم مؤشراته الرئيسية.

**الاطلاع مفيد في تقييم أداء قطاع الأمن**

يخلق الاطلاع والمعرفة بمهام واختصاصات قطاع الأمن انطباعات إيجابية ويعزز الثقة بأجهزة الأمن. لكن مؤشر الاطلاع والمعرفة يحصل على علامة منخفضة جدا مقارنة ببقية المؤشرات.

كما يشير هذا التحليل إلى أن الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن يميلون لاتخاذ مواقف وحمل انطباعات أكثر إيجابية من الأقل اطلاعاً. لكن هذا الاستنتاج لا ينطبق على كافة الفئات. فمثلاً، تتراجع قيمة المقياس، كما اشرنا أعلاه، عند اقتصاره على عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن. مع ذلك، فإن هذه العينة أكثر اطلاعاً على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية. مقابل ذلك، وجدنا أن النساء أقل اطلاعاً من الرجال على مهام واختصاصات الأجهزة، لكنهن الأكثر إيجابية تجاه قطاع الأمن.

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن أربعة مؤشرات فقط قد حصلت على تصنيف "مكتمل" فيما حصلت تسعة على تصنيف "متقدم جداً"، وحصل 18 مؤشراً على تصنيف "متقدم"، وحاز 31 مؤشرا فرعيا على تقييم "متوسط"، في حين جاء تقييم 33 مؤشرا "ضعيفا"، وحصلت عشرة مؤشرات فرعية على تقييم "ضعيف جدا". اما المؤشرات الفرعية التي كان الإصلاح فيها "منعدما" فقد بلغت 11 مؤشرا (أنظر الشكل التالي).

**تصنيف المؤشرات الفرعية**

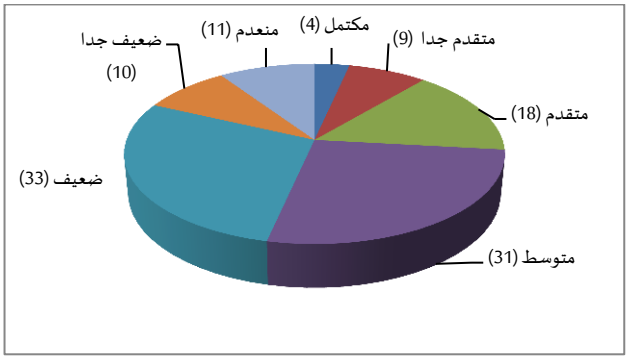


إن مما لاشك فيه أن هذه النتائج تشخص بشكل واضح نقاط القوة والضعف في أداء قطاع الأمن في الدول المشاركة في القراءة الاولى من التقرير، وتقدم لأصحاب القرار أرضية جيدة للانطلاق منها في إصلاح قطاع الأمن من خلال النهوض بمفاصل هذا القطاع، وتفعيل نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة في أداء قطاع الأمن استنادا إلى النتائج التفصيلية التي يحتويها هذا التقرير، وذلك للمساهمة في الارتقاء بأداء النظام الأمني العربي بما يمكنه من مواجهة التحديات الكبيرة الملقاة على عاتقه.

**لمن تعمل أجهزة الأمن ؟**

يرى الجمهور أن أجهزة الأمن تعمل لمصلحة النظام الحاكم وليس لمصلحة المواطن، ولهذا لا يثق بها. إن الإصلاح الأمني الحقيقي الذي يمؤسس المساءلة، ويكافح الفساد، ويحترم حقوق الإنسان، ويحدد مهام ومسؤوليات أجهزة الأمن وتسلسلها القيادي هو المفتاح لكسب ثقة الجمهور.

(1) تشير نتائج المقياس ان الإصلاح في قطاع الأمن ونظام العدالة ما زال محدودا، وان الجمهور يرى أن الأجهزة الأمنية ما زالت تعمل لصالح النخب الحاكمه. لذلك تبدو الحاجة ملحة لتسريع وتيرة الإصلاح وتعميق اجراءاته لكي يتلمس المواطنون الإصلاحات التي تجري في هذا القطاع، ولكي يحظى بثقة الجمهور في البلدان العربية المشاركة في مقياس الأمن العربي.

(2) تظهر نتائج المقياس إلى أن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمن طاغيةً لدى الجمهور العربي في كافة البلدان المشمولة في هذا التقييم ما يتطلب جهدا كبيرا في مكافحة الفساد من خلال تبني سياسيات وإجراءات لتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل الأجهزة الأمنية.

(3) ما زال تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومَهامِها ليس واضحا بقدرٍ كافٍ للجمهور. هذا الأمر يتطلب انفتاح الأجهزة الأمنية وتواصلها مع الجمهور وتوفير معلومات بشكل مستمر عن مهامها وحدود مسؤولياتها. كما يتطلب وقف التداخل بين عمل الأجهزة الأمنية المختلفة حتى يتوقف الجمهور عن الخلط بين مهامها ومسؤولياتها.

(4) يظهر من تعرض لتجربة مباشرة مع قطاع الأمن ونظام العدالة تقييما أسوء بكثير ممن لم يتعرض لتجربة مباشرة مع هذا القطاع. يشير هذا الأمر الى اهمية التركيز على ممارسات الأجهزة الأمنية في تعاملها مع المواطنين، وتطوير ثقافة لدى أفراد وضباط الأجهزة الأمنية في احترام حقوق الانسان.

# (1) مقدمة:

يقوم المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالتعاون مع عدد من المراكز البحثية في عدد من الأقطار العربية (فلسطين، العراق، اليمن، تونس) ببلورة مقياس رقمي أوكمي لأوضاع قطاع الأمن ونظام العدالة. يتكون المقياس من 12 مؤشراً رئيسياً تُجمل علامات 116 مؤشراً فرعياً. تشير علامة المقياس إلى درجة التقدم في إصلاح قطاع الأمن في الدول العربية المعنية.

تم بناء المقياس من خلال استطلاعات للرأي العام تم إجراؤها بين عينة تمثيلية للمواطنين في أربع دول مشاركة في التقرير. تم كذلك إجراء هذه الاستطلاعات بين عينة إضافية كبيرة نسبيا ًتمثل أولئك الذين مروا بتجربة شخصية مع قوات الأمن والشرطة أونظام العدالة. أجريت الاستطلاعات في الدول الأربعة خلال الفترة من 14 آيار (مايو) 2014 وحتى 14 يوليو (تموز) 2014 تهدف هذه الاستطلاعات إلى جمع بيانات وانطباعات حول تقييم الجمهور العربي لقدرة وأداء ودور الأجهزة الأمنية ومتطلبات إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تلك المتعلقة بنظام العدالة.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع وأداء القطاع الأمني في العالم العربي وتقييم أدائه من وجهة نظر المواطنين.كما تهدف إلى تحديد اوجه الخلل والقصور في أداء هذا القطاع من وجهة نظر المواطن، والخروج بتوصيات تقدم إلى صناع القرار للاستفادة منها في عملية الإصلاح الأمني خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

واجهت عملية إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورات الربيع العربي عقبات كثيرة، في مقدمتها الانقسام والصراع السياسي. عانت أغلب الدول من عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية نتيجة غياب مؤسسات الدولة، خاصة الشرطة، أو ضعف مكانتها وهيبتها بعد الربيع العربي، ما فرض ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية لإصلاح قطاع الأمن. يأتي هذا التقرير بهدف توفير معلومات وبيانات لصانع القرار والمهتمين والباحثين للاستعانة بها في إعداد الخطط والاستراتيجيات التي يمكن أن تعد في المستقبل، ويكتسب أهمية خاصة بسبب ندرة تنفيذ المسوحات حول قطاع الأمن والعدالة.

تواجه عملية الإصلاح الأمني في البلدان المغطاة في هذا التقرير تحديات كبيرة. ففي العراق شملت الإصلاحات، منذ مطلع عام 2003، اعادة هيكلة القوات الأمينة في محاور متعددة؛ كاصدار تشريعات جديدة لقطاع الأمن، وبناء التشكيلات الإدارية للأجهزة الأمنية وتوزيع واجباتها، وإجراء تدريب لأفراد وضباط الأجهزة الأمنية. لكن هذه الإصلاحات جرت في سياق بلورة نظام سياسي جديد إثر إحداث تغييرات جوهرية وجذرية في هيكلية الدولة العراقية. كما جرت في سياق تحديات أمنية بالغة التأثير على وحدة واستقرار البلاد.

أما في اليمن فقد شكل إصلاح القطاع الأمني مطلباً ملحاً خلال العقدين الأخيرين، وعلى الرغم من أن اليمن نفذ بعض الجهود لإصلاح القطاع الأمني خلال تلك الفترة، إلا أنها كانت جهوداً متفرقة وغير خاضعة لخطة مدروسة ومتكاملة وشاملة. شكلت الأحداث التي تزامنت مع ثورة 11 شباط (فبراير) 2011 دافعاً للفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين لوضع خطة متكاملة لإصلاح القطاع الأمني، حيث تضمنت مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي بنداً متعلقاً بإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، باعتبار إصلاح القطاع الأمني واحداً من مكونات الفترة الانتقالية وموضوعاً من موضوعات الحوار الوطني التسعة، بهدف تحسين حوكمة قطاع الأمن، وتحويل الشرطة إلى شرطة مدنية، من خلال تعزيز الإشراف القضائي والتشريعي والمدني على قطاع الأمن، وتخليص هذا القطاع من سيطرة مراكز القوى. إثر ذلك صدر القرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2013 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية. لكن ذلك جرى في ظل أجواء من ضعف الدولة وجهازها الأمني وفي ظل وجود تحديات سياسية وأمنية داخلية كبيرة.

أما السلطة الفلسطينية فشهدت خلال الأعوام الأخيرة إقرار مجموعة من القوانين التي تنظم عمل الأجهزة الأمنية، منها قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني، وقانون المخابرات العامة، وقانون الدفاع المدني، وقرار بقانون الأمن الوقائي وذلك في إطار عملية الإصلاح لقطاع الأمن. كما اشتملت هذه الإصلاحات على إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية. لكن ذلك جاء في سياق استمرار الإنقسام السياسي والجغرافي الداخلي وفي ظل تراجع فرص عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية مما أدى لبروز استقطاب سياسي حاد وتراجع في قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الأمن.

وفي تونس شهدت مرحلة ما بعد الثورة بروز ملف إصلاح قطاع الأمن. لكن تعدد الحكومات في الفترة القصيرة للمرحلة الانتقالية والتعارضات السياسية والصراع بين الأجهزة الأمنية بعد رحيل الرئيس زين العابدين بن علي حالت دون وجود رؤية واضحة لعملية الإصلاح الأمني. ففي حكومة الباجي قايد السبسي تم اتخاذ عدد من الإجراءات كعزل أغلب كوادر وزارة الداخلية، وإدخال تعديلات جوهرية على بعض أجهزتها الأكثر حساسية، وحل "إدارة أمن الدولة"، وإنشاء "كتابة الدولة" لدى وزارة الداخلية كمؤسسة مكلفة بالإصلاح، وقد حاولت فعلاً أن تصوغ وثيقة تضمنت العديد من الاقتراحات. لكن سرعان ما تم إلغاء "كتابة الدولة" بعد تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. كما شهدت هذه الفترة

إنشاء نقابات للعاملين في الأجهزة الأمنية، فيما تكرر إدخال تعديلات على قيادة الأجهزة الأمنية في حكومات حركة النهضة. أما في حكومة بن جمعة فقد تم إنشاء ما سُمّي بـ "القطب الأمني" الذي يوحد بين مختلف الجهات الأمنية والعسكرية. استمر الجدل السياسي خلال الحكومات المختلفة حول خلفيات التعيينات والإجراءات المتخذة، خاصة في ظل حكومة "النهضة"، خوفا من سيطرة "النهضة" على قطاع الأمن. كذلك توجس الأمنيون العاملون في وزارة الداخلية على مستقبلهم مما حدّ من استمرار عملية الإصلاح الأمني. لكن العناية بالأوضاع المادية والمهنية للأمنيين جعل الأداء الأمني يتحسن بشكل ملحوظ.

شهدت الدول المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة خلال العام 2014، أي الفترة التي جرى فيها استطلاع الجمهور، تطورات إيجابية وأخرى سلبية في كل بلد على حدة. فقد واجه العراق وضعا سياسيا معقدا أثناء فترة إجراء استطلاع الرأي العام المتعلق بمقياس قطاع الأمن، وذلك إثر اجراء الانتخابات التشريعية. أجري الاستطلاع العراقي في الفترة ما بين 15 حزيران (يونيو) 2014 و12 تموز (يوليو) 2014. شملت تلك الأوضاع أزمة تشكيل الحكومة وإصرار رئيس الحكومة السابق "نوري المالكي" على تشكيل حكومة في ظل معارضة شديدة من عدد كبير من الكتل البرلمانية والكيانات السياسية. وفي الوقت نفسه شهدت العراق قيام تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" بالسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي العراقية التي تعرف "بالمناطق السنية"، ما شكل تحدياً وجودياً للدولة العراقية وأدخلها في صراع عسكري ضمن تحالف دولي عسكري في مواجهة "الدولة الإسلامية–داعش". وكانت الموصل قد سقطت بيد "الدولة الإسلامية" قبل إجراء استطلاع العراق بعدة أيام ولهذا لم تشمل العينة هذه المدينة العراقية الرئيسية.

أما الأوضاع الأمنية غير المستقرة في اليمن، خلال العام 2014، فشملت استمرار الحرب على الإرهاب لما يمثله تنظيم القاعدة من تهديد مستمر للدولة، وكذلك استمرار المواجهات مع الحوثيين في شمال البلاد، واستمرار نفوذ أقطاب نظام الحكم السابق في أجهزة الدولة، خاصة الأمنية منها. أدى كل ذلك إلى غياب التقدم في عملية الانتقال الديمقراطي بل أشار إلى انهيار الدولة مع تقدم قوات حركة انصار الله المسلحة، أو "الحوثيين"، للسيطرة على العاصمة. أجري الاستطلاع في اليمن في الفترة ما بين 15 حزيران (يونيو) 2014 و22 حزيران (يونيو) 2014 أي قبل سيطرة الحوثيين على صنعاء.

وفي فلسطين شهد العام 2014 جملة من التطورات السياسية والميدانية، حيث تم التوصل في نيسان (إبرايل) إلى "بيان الشاطىء" الذي أعاد الحياة لجهود المصالحة وتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة. أجري الاستطلاع في فلسطين بعد ذلك بقليل في الفترة ما بين 14 أيار (مايو) 2014 و18 أيار (مايو) 2014. وقد تبع ذلك تشكيل حكومة الوفاق الوطني، في شهر حزيران، بعد 7 سنوات على الانقسام الفلسطيني. إلا أن حكومة الوفاق عجزت عن فرض سيطرتها على قطاع غزة، واستمر تعطل عمل المجلس التشريعي.كذلك، قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بعملية عسكرية في الضفة الغربية اقتحمت خلالها المدن الفلسطينية وشنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف الفلسطينيين إثر عملية اختطاف لثلاثة مستوطنين بالقرب من مدينة الخليل. وفي شهر تموز (يوليو) شن الاحتلال الاسرائيلي عدوانا عسكريا على قطاع غزة دام واحد وخمسين يوما، سقط خلاله أكثر من 2200 شهيداً وتم تدمير منازل الفلسطينيين والأبراج السكنية وأحياء بأكملها، والبنى التحتية كالمدارس وبعض المستشفيات والمؤسسات العامة. في المقابل توجه الفلسطينيون بمشروع قرار لمجلس الأمن يقضي بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وفق سقف زمني محدد والتوقيع على اتفاقيات دولية أهمها الانضمام إلى ميثاق روما.

شهدت تونس خلال العام 2014 عدة حوادث أمنية كادت ان تؤدي إلى زعزعة أمن الدولة، مثل المواجهات مع مجموعات إرهابية، وحادثتي الاغتيال لقيادات سياسية معارضة، بلعيد والبراهمي، وتواصل المظاهرات المطالبة بإنهاء فترة المجلس التأسيسي وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. وقد تم إجراء الاستطلاع في تونس في الفترة ما بين 17 أيار (مايو) 2014 و12 تموز (يوليو) 2014، أي قبل إجراء الانتخابات فيها، وفي ظل وجود حزب النهضة الإسلامي في الحكم.

يقيس مقياس قطاع الأمن العربي 12 مؤشراً رئيساً، هي: قدرات أجهزة الأمن ومهنيتها، وأداء أجهزة الأمن، والتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن، واتجاهات التغيير، والثقة بالمؤسسات الأمنية، وانتشار الفساد في الأجهزة، والإطلاع والمعرفة بالاختصاصات والمهام المختلفة للأجهزة، والبعد السياسي الداخلي وبناء الدولة، والتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة، والإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، وتقييم نظام العدالة، والحريات والمساءلة وحقوق الإنسان. يستعرض الجدول رقم (1) أدناه كافة هذه المؤشرات ويشير إلى العناصر الرئيسية التي تدخل في تركيبة كل منها.

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات وأهم العناصر التي تدخل في تركيبتها

| رقم المؤشر | اسم المؤشر | اسم مختصر للمؤشر | بعض المؤشرات الفرعية التي تمثل المؤشر |
|---|---|---|---|
| 1 | مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها | قدرات الأجهزة | قدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز، قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة، وقدرة الأجهزة على الالتزام بالقانون |
| 2 | تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن | أداء الأجهزة | تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الفساد داخلها، تقييم أداء الأجهزة في فرض النظام، وتقييم أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم |
| 3 | التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن | التوقعات المستقبلية | توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن، توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية، وتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارت المحاكم |
| 4 | الاعتقاد حول اتجاهات التغيير | إتجاهات التغيير | إعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 4-5 سنوات، إعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد أفضل مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات، واعتقاد بشأن أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات |
| 5 | مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية | الثقة بالأجهزة | مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً، مدى الثقة بنزاهة الشرطة، ومدى الثقة بنزاهة المخابرات |
| 6 | الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة | مكافحة الفساد | إعتقادات بشأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 4-5 سنوات ، مدى الاعتقاد بأن الأجهزة الأمنية لا تعاني من الفساد فيها |
| 7 | الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية | الإطلاع والمعرفة | مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة، وبمهام الجيش، وبمهام المخابرات |
| 8 | البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة | بناء الدولة | مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها، الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام |
| 9 | التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة | التجربة الشخصية | مدى التعرض أو عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب، مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال، ومدى تعريف المتهم بحقوقه قبل الشروع في التحقيق معه |
| 10 | إحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية | إحساس بالأمن | الشعور بالأمن والسلامة، عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد اجهزة الأمن، وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديات على حقوق سياسية |
| 11 | تقييم نظام العدالة | نظام العدالة | الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والأحزاب، الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة، والاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها |
| 12 | الحريات والمساءلة وحقوق الإنسان | الحريات والمساءلة | الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف، الثقة بمؤسسات حقوق الإنسان وبقدرتها على المساعدة، ومدى طلب أو عدم طلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الأمنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية |

طُبق 11 مؤشراً من هذه المؤشرات على عينة من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية و عينة من لم يتعرضوا لتجربة معها، فيما طبق المؤشر المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة على من لهم تجربة مع الأجهزة الأمنية فقط، ولم يطبق على من لم يمروا بتجربة مع الأجهزة الأمنية. تشكلت المؤشرات الرئيسية من 116 مؤشراً فرعياً، طُبق 95 منها على من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، فيما طُبق 21 مؤشراً فرعياً على من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية فقط.

تشير مراجعة علامات المؤشرات الفرعية إلى وقوعها بين (0.09) إلى (0.90)، مما يعني أن عملية اختيار هذه المؤشرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف مما يسمح بدرجة عالية من التعمق في ترتيب وقياس الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح الأمني. بناء على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، وحيث أن هذا المقياس هو الأول لقطاع الأمن، فقد قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى قوة وضعف الإصلاح الأمني من وجهة نظر الجمهور المتلقي لخدمات الأمن. قادتنا تلك المراجعة إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (2) أدناه. تشير خمسون من العلامات المائة في هذا التصنيف إلى انعدام أو اكتمال الإصلاح حيث تعني العلامات من (0.0) إلى (0.30) إلى انعدامه وتشير العلامات من (0.81) إلى (1.00) إلى اكتماله. أما العلامات الخمسون الأخرى فتم توزيعها على خمسة درجات من الإصلاح تبدأ بالضعيف جداً (0.31 حتى 0.40) وتنتهي بالمتقدم جداً (بين 0.71 حتى 0.80).

جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني

| | علامة المقياس | التصنيف |
|---|---|---|
| | 0.81 – 1.0 | إصلاح مكتمل |
| | 0.71 – 0.80 | إصلاح متقدم جدا |
| | 0.61 – 0.70 | إصلاح متقدم |
| | 0.51 – 0.60 | إصلاح متوسط |
| | 0.41 – 0.50 | إصلاح ضعيف |
| | 0.31 – 0.40 | إصلاح ضعيف جدا |
| | 0.0 – 0.30 | إصلاح منعدم |

### آلية احتساب علامات المؤشرات:

يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بناء على متوسط علامات المؤشرات الفرعية التابعة لذلك المؤشر. يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي بالاعتماد على معادلة لنتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة التابعة لذلك المؤشر. توجد عدة أنماط لاحتساب علامات المؤشرات الفرعية، وذلك حسب طبيعة وخيارات الاجابة

عليها.فمثلاً، هناك أسئلة ذات أربعة خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- أعارض، 4- أعارض بشدة)، حيث يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي في هذ الحالة على النحو التالي:[خيار1*1.2+ خيار 2*0.8] + [(خيار4+خيار3)-(خيار 4*1.2-خيار3*0.8)].أما الاسئلة ذات خمس خيارات (على نمط:1-أوافق بشدة، 2-أوافق، 3-بين بين، 4-أعارض، 5-أعارض بشدة)، فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي:[خيار1*1.2+خيار2*0.8+خيار3*0.5)] +[(خيار5+خيار4)-(خيار5*1.2-خيار4*0.8)]. أما الاسئلة ذات الخيارين (على نمط:1-نعم، 2-لا)فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي:[خيار 1*1]. وقد تم اعتبار خيار (لا رأي) أو (لا أعرف) قيمة مفقودة.

يشير ما سبق إلى أن هناك تطابقاً لكنه غير كامل بين علامة المؤشر والنسب المئوية للإجابات. فمثلا بلغت علامة مؤشر عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن في العراق (0.70) بينما قالت نسبة من 73% أنها لا تشعر بالقلق. يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الفرعية التي يشملها المؤشر على عدد هذه المؤشرات. ويتم احتساب علامة المقياس بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الرئيسية على عددها.

**العينة:**

تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ حجمها 1200 شخصا من البالغين في كل بلد، حيث تم اختيارهم من 120 منطقة سكنيه أو منطقة عد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مناطق العد التي يوفرها جهاز الإحصاء في البلد. تمت عملية الاختيار حسب المراحل الثلاثة التالية:(1)اختيار منطقة العد حيث توجد خارطة خاصة بكل منها، (2)في كل منطقة عد يتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 10 وحدات سكنية من الوحدات السكنية الموجودة في منطقة العد، (3) من كل وحدة سكنية يتم اختيار فرد فوق 18 سنة بطريقة عشوائية باستخدام جدول كيش.

لغرض الدراسة، تم تقسيم العينة إلى جزئين يتكون الجزء الاول منها من عينة تمثيلية لكافة الاشخاص البالغين، وبلغ عددهم في العينة حوالي (1000) شخص، ويتكون الجزء الثاني من (200) شخص وهولاء يمثلون عينه ممن تعرضوا هم أو أحد أقاربهم لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وقد رُوعي عند اختيار عينة الذين تعرضوا نسبة توزيعهم في المجتمع ككل.

لأغراض الدراسة والتحليل تنقسم العينات إلى ثلاثة أنواع: (1) العينة العامة، وتشمل كافة الافراد سواء الذين تعرضوا أو لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، (2) عينة الذين لم يتعرضوا، وتشمل كافة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، و(3) عينة الذين تعرضوا، وتشمل كافة الأفراد الذين تعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن او نظام العدالة.

جرى خلال إعداد استمارة الاستطلاع تعاون وتشاور مع العديد من المؤسسات والأجهزة في البلدان المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة، كوزارة الداخلية،والأجهزة الأمنية، والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الانسان، وناشطين سياسيين. وهنا نتقدم بالشكر الجزيل لجميع المؤسسات والأشخاص الذين ساعدوا وساهموا في تطوير استمارة الاستطلاع.

يتكون هذا التقرير بالإضافة لهذه المقدمة من ثلاثة أقسام أخرى هي:

1. خصص القسم الثاني من التقرير لاستعراض ومناقشة نتائج الدراسة على مستويين؛ الاول: خصص للنتائج الاقليمية التي يستهدفها التقرير. والثاني: عرض النتائج الرئيسية لكل بلد من البلدان الاربع المشاركة في التقرير.
2. خصص القسم الثالث لاستعراض التوصيات التي خلص لها التقرير على مستويين، الاول: خصص للتوصيات العامة. والثاني خصص للتوصيات المتعلقة بكل بلد على حدّة.
3. يحتوي القسم الرابع في النسخة الألكترونية على موقع المركز (www.pcpsr.org) على ملاحق تشمل: تفصيل للمنهجية المستخدمة لإعداد المؤشرات وعلاماتها وإجراء الاستطلاع واختيار العينة، وجدول بالأسئلة والنتائج قبل تحويلها لعلامات لكل بلد، وجدول بالعلامات لكافة المؤشرات الرئيسية والفرعية للبلدان المشاركة، وجدول بعلامات المؤشرات الرئيسية والعلامة الكلية للمقياس للبلدان الأربعة المشاركة في التقرير.

# (2) النتائج

## أولا: القراءة الاقليمية:

**عملية الإصلاح الأمني لم تنطلق بعد**

تشير علامة المقياس التي تبلغ 0.51 إلى أن عملية إصلاح قطاع الأمن في العالم العربي لا زالت تراوح مكانها وأن حوالي نصف الجمهور العربي لا يثق بهذا القطاع وليس راضياً عن أدائه.

بلغت قيمة المقياس العربي لقطاع الأمن ونظام العدالة (0.51)، وهي في ادنى علامات التقييم "المتوسط"، وتشير إلى غياب التقدم الحقيقي في اصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة في العالم العربي. تظهر هذه النتيجة انقساما بين الجمهور حيث يمنح نصف المواطنين تقييما ايجابيا لأوضاع قطاع الأمن، فيما يمنح النصف الآخر تقييما سلبيا لهذه الاوضاع. تعني هذه النتيجة إن عملية إصلاح قطاع الأمن في العالم العربي لم تبدأ بعد رغم مرور عدة سنوات على انطلاقة الثورات العربية أو ما سمي في الربيع العربي. إن النتائج تشير إلى أن الجمهور العربي لا يزال غير راض عن أداء أجهزته الأمنية.

تُشير الفروقات بين علامات المقياس في كل دولة على حدة، كما يظهر الشكل رقم (1) أدناه، إلى أن التباين بين الدول الأربعة قد جاء بشكل متقارب. تشير النتائج إلى أن تصنيف الأداء الكلي لقطاع الأمن في دولتين قد بلغ درجة "متوسطة" من الإصلاح، حيث حصل مقياس تونس على (0.57)، أي بزيادة قدرها 6 نقاط من مائة عن المقياس العربي، وتلتها العراق بـ(0.53)، أي بزيادة قدرها نقطتين عن المقياس العربي. أما كل من فلسطين (0.50) واليمن (0.44) فحصلتا على تصنيف"ضعيف"، أي بانخفاض قدره نقطة واحدة عن المقياس العربي في حالة فلسطين وانخفاض قدره 7 نقاط في حالة اليمن.

**شكل رقم (1): علامات المقياس في الدول العربية مقارنة بقيمة المقياس العربي**

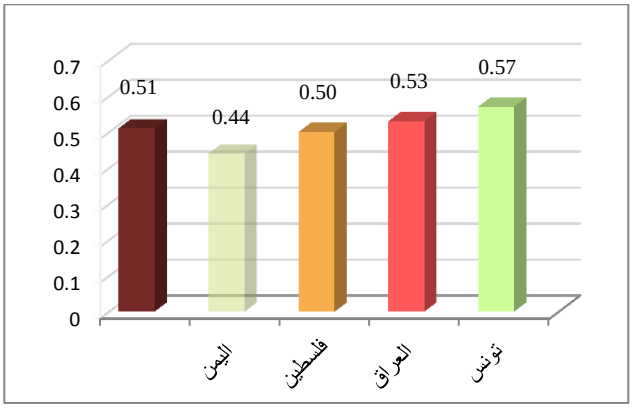


**تونس هي الأفضل**

جاء قطاع الأمن في تونس في المرتبة الأولى بزيادة قدرها ست نقاط من مائة عن المقياس العربي، وجاء قطاع الأمن في العراق في المرتبه الثانية بزيادة قدرها نقطتين عن المقياس العربي، وجاء قطاع الأمن في فلسطين في المرتبه الثالثة بانخفاض نقطة واحدة عن المقياس العربي، وجاء قطاع الأمن في اليمن في المرتبه الرابعة أو الأخيرة بانخفاض قدره سبع نقاط عن المقياس العربي.

ساعدت سلاسة الانتقال الديمقراطي في تونس، والمحافظة على مؤسسات الدولة بعد الثورة التونسية بداية عام 2011، وعدم تدخل الجيش في الحياة السياسية على توفير ثقة اكبر من قبل الجمهور في ذلك البلد بقطاع الأمن ونظام العدالة مما منحها علامة أعلى من الدول الأخرى المشاركة التي تعاني من صعوبات في عملية الإصلاح بسبب الظروف الذاتية المتعلقة إما بالانقسام السياسي وظروف الاحتلال الإسرائيلي (فلسطين)، أو الانقسام الطائفي (العراق)، أو الانقسام السياسي والطائفي والظروف الأمنية الصعبة (اليمن).

**الاحتكاك والتجربه المباشرة تعطي انطباعات سلبيه عن قطاع الأمن**

بلغت قيمة المقياس العربي لقطاع الأمن ونظام العدالة لعام 2014 (0.51) وتراجعت هذه القيمه بين من تعرضوا لتجربه مباشرة واحتكاك مع هذا القطاع إلى (0.44) مقابل (0.53) بين من لم يتعرضوا لتجربه.

كما يظهر الشكل رقم (2) أدناه، بلغ الفرق 9 نقاط (0.09) بين من تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن، ومن لم يتعرضوا لتجربة مع هذا القطاع (0.44 مقابل 0.53). إن هذا يعني أن التعامل المباشر مع قطاع الأمن ونظام العدالة يخلق انطباعا أقل إيجابية عن هذا القطاع. يعطي من تعرض لتجربة مباشرة مع قطاع الأمن ونظام العدالة تقييما أسوء ممن لم يتعرض لتجربة مباشرة مع هذا القطاع. ينطبق هذا الأمر على كافة الدول المشاركة وبشكل خاص في العراق حيث تبلغ قيمة المقياس (0.42) بين من تعرضوا لتجربة و(0.56) بين من لم يتعرضوا.

**شكل رقم (2): مقارنة بين من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة في المقياس العربي وفي الدول المشاركة**

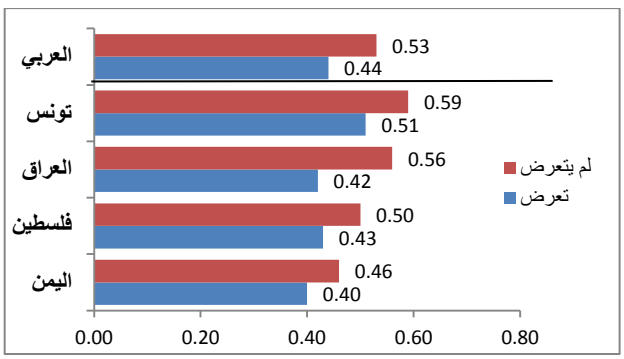

## توفر الأمن يرفع علامة المقياس

تشير النتائج إلى أن الشعور بالأمن والسلامة الشخصية والعائلية يلعب دوراً شديد الأهمية في تقييم المواطن لقطاع الأمن حيث ترتفع علامة المقياس عند توفر الأمن وتنخفض عند غيابه.

يلعب إحساس الفرد بالأمن والسلامة الشخصية والعائلية دوراً كبيراً في التأثير على تقييم المواطن لقطاع الأمن في بلده. كما يظهر من الشكل رقم (3) أدناه، تبلغ علامة المقياس العربي (0.59) لدى عينة أولئك الذين يشعرون بتوفر الأمن لهم ولعائلاتهم. في المقابل تنخفض علامة المقياس العربي بشكل دراماتيكي إلى (0.40) لدى عينة الذين يشعرون أن الأمن غير متوفر لهم ولعائلاتهم. يصدق هذا التحليل على كافة الدول المشاركة، فمثلاً تبلغ علامة مقياس العراق (0.56) بين عينة الذين يشعرون بتوفر الأمن و(0.37) بين عينة الذين يشعرون بعدم توفره. وكذلك الحال في تونس (0.61 مقابل 0.47) وفلسطين (0.54 مقابل 0.44) واليمن (0.55 مقابل 0.37).

**شكل رقم (3): دور الإحساس بتوفر الأمن في تقييم الجمهور لقطاع الأمن**

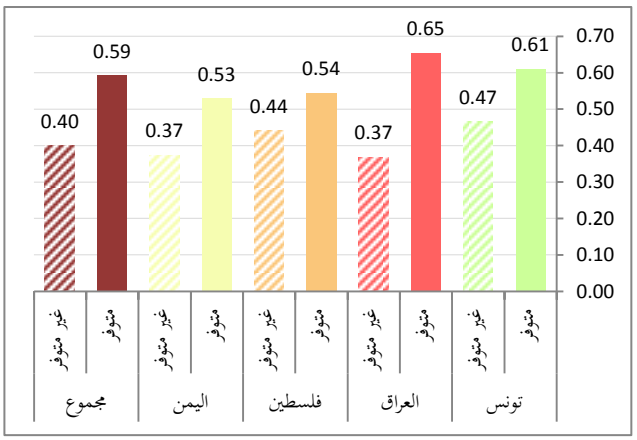


## دور حاسم للانتماءات السياسية والطائفية

للانتماءات السياسية والطائفية دور بالغ الأهمية، بل وحاسم، في تحديد الموقف من قطاعات الأمن في كافة البلدان المشاركة، ولكنه يبرز بشكل دراماتيكي في العراق.

تضيف طبيعة الانتماءات السياسية والطائفية للمواطنين بعداً إضافياً قوياً في تفسير التقييم الذي يعطيه الجمهور لقطاع الأمن في بلده حيث يشير تحليل النتائج إلى أن هذه الانتماءات تلعب دوراً شديد الأهمية في تشكيل مواقف وانطباعات الجمهور العربي تجاه قطاع الأمن. يبرز دور الانتماء السياسي والطائفي بشكل حاسم في العراق حيث تميل مواقف الجمهور للرضى والإيجابية عن قطاع الأمن بين مؤيدي الأحزاب الشيعية ثم بين مؤيدي الأحزاب الكردية. لكن المواقف تنقلب بشكل حاد وتصبح سلبية تماماً بين مؤيدي الأحزاب السنية العربية والأحزاب العلمانية. ويبرز نمط مشابه في فلسطين بين مؤيدي حركة فتح مقابل مؤيدي حركة حماس، وفي تونس بين مؤيدي حركة النهضة مقابل نداء تونس، وفي اليمن بين مؤيدي الإصلاح مقابل مؤيدي الاشتراكي والمؤتمر الشعبي.

فمثلاً بينما تبلغ نسبة الأحساس بتوفر الأمن بين مؤيدي الأحزاب الشيعية والكردية في العراق 68% و89% (على التوالي) فإنها لا تتجاوز 9% بين مؤيدي الأحزاب السنيه. لهذا ترتفع قيمة المقياس والغالبية العظمى من مؤشراته الرئيسية بين عينة مؤيدي الأحزاب الشيعية (مثل ائتلاف دولة القانون وائتلاف المواطن وائتلاف الأحرار) حيث تصل إلى (0.67)، يتبعها في ذلك عينة مؤيدي الأحزاب الكردية (مثل كوران للتغير وقائمة التحالف الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) حيث تصل (0.54)، ولكن قيمة المقياس ومؤشراته تنخفض بشكل دراماتيكي بين عينة مؤيدي الأحزاب السنية العربية (مثل متحدون للإصلاح وائتلاف العربية) حيث تصل (0.25).

وفي الضفة الغربية من فلسطين تصل نسبة الإحساس بالأمن بين مؤيدي حركة فتح والمستقلين الوطنيين 62% فيما لا تتجاوز هذه النسبة 46% بين مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي والمستقلين الوطنيين. فتنخفض قيمة المقياس وكافة مؤشراته الرئيسية بشكل كبير بين العينة التي تؤيد أو تتعاطف مع حركة حماس أو الجهاد الإسلامي أو من يصفون أنفسهم بأنهم اسلاميون (أي الحركات المعارضة) فيما ترتفع بين العينة التي تؤيد أو تتعاطف مع حركة فتح أو الحركات الوطنيه الأخرى أو الذين يصفون أنفسهم بأنهم وطنيون مستقلون. من الجدير بالذكر أن حركة فتح كانت هي الحزب الحاكم في مناطق الضفة الغربية من فلسطين أثناء فترة إجراء الاستطلاع. تبلغ قيمة المقياس بين مؤيدي فتح والمستقلين الوطنيين (0.58) وتتراجع إلى (0.52) بين مؤيدي أحزاب وحركات وطنية أخرى وتتراجع بقوة إلى (0.38) بين مؤيدي الحركات الإسلامية مثل حماس والجهاد الإسلامي والمستقلين الإسلاميين.

وفي تونس تصل نسبة الإحساس بتوفر الأمن 83% بين مؤيدي حزب النهضة فيما تبلغ هذه النسبة 75% و68% بين مؤيدي نداء تونس والأحزاب الأخرى (على التوالي). كان حزب النهضة الإسلامي لا يزال في الحكومة في وقت إجراء الاستطلاع. ربما لهذا السبب وجدنا أن قيمة مقياس قطاع الأمن التونسي ومعظم مؤشراته تهبط لدى عينة مؤيدي نداء تونس (الحزب المعارض) مقارنة بالوضع بين عينة مؤيدي حركة النهضة. تبلغ قيمة المقياس بين مؤيدي حزب النهضة (0.63) لكنها تتراوح بين (0.57) و(0.58) بين مؤيدي نداء تونس ومجمل مؤيدي الأحزاب الأخرى.

وفي اليمن تصل نسبة الإحساس بتوفر الأمن 67% بين مؤيدي التجمع اليمني للإصلاح لكنها تتراجع إلى 35% بين مؤيدي المؤتمر الشعبي و39% بين مؤيدي الحزب الاشتراكي. جاءت قيمة المقياس ومعظم مؤشراته مرتفعة نسبياً بين عينة مؤيدي

التجمع اليميني للإصلاح يتبعها في ذلك عينة مؤيدي الحزب الاشتراكي اليمني ثم عينة مؤيدي المؤتمر الشعبي العام. تبلغ قيمة المقياس بين مؤيدي التجمع اليميني للإصلاح (0.55) وتتراجع إلى (0.49) بين مؤيدي الحزب الاشتراكي و(0.36) بين مؤيدي المؤتمر الشعبي.

هناك علاقة قوية جدا بين الانتماءات السياسية والطائفية للمواطنيين ومدى شعورهم بتوفر الامن: المواطنون المؤيدون أو المنتمون لأحزاب أو طوائف تقف خارج الحكم أو في المعارضة يشعرون بغياب الأمن بشكل أكبر بكثير مما يشعر به المواطنون المنتمون لأحزاب أو طوائف حاكمة. فمثلاً بينما تبلغ نسبة الأحساس بتوفر الأمن بين مؤيدي الأحزاب الشيعية والكردية في العراق 68% و89% (على التوالي) فإنها لا تتجاوز 9% بين مؤيدي الأحزاب السنيه. وفي تونس تصل نسبة الإحساس بتوفر الأمن 83% بين مؤيدي حزب النهضة فيما تبلغ هذه النسبة 75% و68% بين مؤيدي نداء تونس والأحزاب الأخرى (على التوالي). كان حزب النهضة الإسلامي لا يزال في الحكومة في وقت إجراء الاستطلاع. وفي الضفة الغربية من فلسطين تصل نسبة الإحساس بالأمن بين مؤيدي حركة فتح والمستقلين الوطنيين 62% فيما لا تتجاوز هذه النسبة 46% بين مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي والمستقلين الإسلاميين. وفي اليمن تصل نسبة الإحساس بتوفر الأمن 67% بين مؤيدي التجمع اليمني للإصلاح لكنها تتراجع إلى 35% بين مؤيدي المؤتمر الشعبي و39% بين مؤيدي الحزب الاشتراكي.

بعبارة اخرى، إن كنت مؤيداً أو منتميا للحزب أو الطائفة الحاكمة فإنك بالتالي تشعر بتوفر الأمن أكثر مما يشعر به بقية المواطنين، وإن كنت منتميا للحزب أو الطائفة المعارضة فإنك بالتالي تشعر بعدم توفر الأمن أكثر مما يشعر به بقية المواطنين. تتاثر علامة المقياس صعودا وهبوطا في كلتا الحالتين (الانتماء السياسي/ الطائفي ودرجة توفر الأمن) بدرجات متشابهة. فإن كنت مؤيدً أو منتميا للحزب أو الطائفة الحاكمة فإنك ستشعر بتوفر أكبر للأمن وستكون علامة المقياس لديك في هذه الحالة مرتفعة. أما إذا كنت منتميا للحزب أو الطائفة المعارضة فإنك ستشعر بتوفر أقل للأمن وستكون علامة المقياس لديك منخفضة كما يوضح الرسم التالي:

**شكل رقم (4): رسم توضيحي لاتجاه العلاقة بين الانتماء السياسي/ الطائفي والشعور بالأمن وعلامة المقياس**

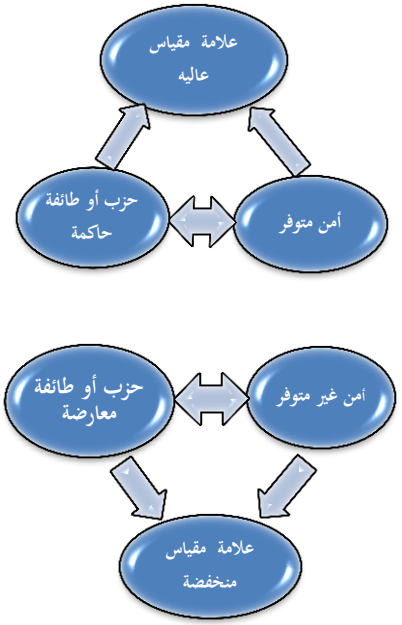


ويمكن رؤية قوة العلاقة بين المتغيرات الثلاث (الأمن، والانتماء السياسي أو الطائفي، وعلامة المقياس) بشكل واضح في الجدول التالي الذي يظهر أن علامة المقياس العربي الأعلى (0.68) هي للمواطنين المؤيدين أو المنتمين للحزب أو الطائفة الحاكمة الذين يشعرون بتوفر الامن. أما علامة المقياس العربي الأدنى (0.34) فهي للمواطنين المنتمين للحزب أو الطائفة المعارضة الذين يشعرون بعدم توفر الأمن. يظهر الجدول أيضاً مجموعتين أخريتين، إحداهما تعطي المقياس علامة عالية نسبيا (0.56) وهؤلاء مواطنون يشعرون بتوفر الأمن رغم أنهم ينتمون لأحزاب أو طائفة معارضة، والأخرى تعطي المقياس علامة وسطية (0.51) وهؤلاء مواطنون يشعرون بعدم توفر الأمن لكنهم في الوقت ذاته ينتمون لأحزاب أو طائفة حاكمة.

**جدول رقم (3): كيفية تأثر علامة المقياس العربي بمتغيري الأمن والانتماء السياسي/الطائفي**

| | | الشعور بالامن | |
|---|---|---|---|
| | | متوفر | غير متوفر |
| الانتماء السياسي/ الطائفي | الحزب الحاكم | 0.68 | 0.51 |
| | المعارضة | 0.56 | 0.34 |

عند اسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية لكل من الدول المشاركة (أنظر الخارطة الأمنية-الحزبية في القسم المتعلق بكل دولة في هذا التقرير) فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع بشكل بارز في المناطق التي يرتفع فيها الشعور بتوفر الأمن ويزداد فيها التأييد للحزب الحاكم وتنخفض في المناطق التي ينخفض فيها الشعور بتوفر الأمن ويزداد فيها التأييد للأحزاب المعارضة. فمثلاً

بينما تبلغ علامة المقياس العراقي (0.70) في مناطق مثل البصرة والنجف ذات الأغلبية الشيعية وذات النسب العالية في توفر الأمن فإنها تنخفض إلى (0.37) في مناطق مثل ديالى ذات الأغلبية السنية وذات النسب المنخفضة في توفر الأمن. وفي فلسطين ترتفع علامة المقياس إلى (0.55) في شمال الضفة الغربية حيث يزداد التأييد للحزب الحاكم، أي فتح، وترتفع درجة الشعور بتوفر الأمن، لكنها تنخفض إلى (0.48) في جنوبها حيث ترتفع نسبة التأييد لحماس وتنخفض درجة الشعور بتوفر الأمن. وفي اليمن ترتفع علامة المقياس إلى (0.46) في مناطق مثل حجة وحضرموت وصنعاء حيث يزداد تأييد حزب التجمع اليمني للإصلاح وترتفع درجة الشعور بتوفر الأمن. وتنخفض إلى (0.42) في مناطق مثل إب وعدن والحديدة وتعز حيث ينخفض التأييد للتجمع اليمني للإصلاح وتنخفض معه درجة الشعور بتوفر الأمن. أما في تونس فترتفع علامة المقياس إلى (0.59) في مناطق مثل تونس والقيروان حيث يزداد التأييد للنهضة وترتفع درجة الشعور بتوفر الأمن وتنخفض إلى (0.45) في مناطق مثل جندوبة وزغوان حيث ينخفض التأييد للحزب الحاكم وتنخفض معه درجة توفر الأمن.

**دور هام للجنس والعمر**

النساء وكبار السن يعطون قطاع الأمن تقييماً أكثر إيجابيه مما يعطيه الرجال وصغار السن.

يشير تحليل النتائج إلى أن النساء وكبار السن يعطون قطاع الأمن تقييماً أكثر إيجابيه مما يعطيه الرجال وكبار السن لهذا القطاع. فمثلاً، تبلغ قيمة المقياس (0.52) بين النساء مقابل (0.50) بين الرجال وتبلغ (0.52) بين الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً مقارنة بـ (0.50) بين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-28 عاماً. ينطبق هذا الاستنتاج على معظم مؤشرات المقياس. يظهر الرجال ميلاً لاتخاذ مواقف أكثر انتقاديه من قطاع الأمن وتنخفض بينهم نسبة الرضا عن أداء هذا القطاع. كذلك، فإن الشباب وخاصة بين الأعمار 18-28 عاماً يعطون قطاع الأمن ونظام العدالة نسبة تقييم إيجابي منخفضة.

تشير النتائج أيضاً إلى أن الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن يميلون لاتخاذ مواقف وحمل انطباعات أكثر إيجابيه من الأقل اطلاعاً حيث تبلغ قيمة المقياس مثلا (0.54) بين المطلعين على مهام واختصاصات الشرطة وتتراجع إلى (0.44) بين غير المطلعين وينطبق هذا الأمر على الاطلاع على مهام واختصاصات الجيش وجهاز المخابرات. لكن لهذا الاستنتاج استثنائين. أولاً، تظهر النتائج أن النساء أقل اطلاعاً من الرجال على مهام واختصاصات أجهزة الأمن، لكن بالرغم من ذلك يعطين لقطاع الأمن، كما أشرنا أعلاه، تقييماً أكثر إيجابيه مما يعطيه الرجال. بل إننا عندما فحصنا مواقف النساء الأكثر اطلاعاً على مهام واختصاصات أجهزة الأمن وقارناها مع مواقف النساء الأقل اطلاعاً وجدنا أن الأكثر اطلاعاً لا يعني بالضرورة الأكثر إيجابيه، بل على العكس، وجدنا في بعض المؤشرات أن الأقل اطلاعاً من بين النساء يحملن مواقف وانطباعات أكثر إيجابيه من الأكثر اطلاعاً بينهن.

ثانياً، لقد أشرنا أعلاه إلى أن من تعرض لتجربة مع قطاع الأمن يميل لحمل انطباعات أقل إيجابيه عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة معه واحتكاك به. مع ذلك، وكما يظهر في الشكل رقم (5) أدناه، فإن الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن هم الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن.

## المؤشرات الرئيسية

كما يشير الشكل رقم (5) أدناه، حصل مؤشر واحد (رقم 3) من إجمالي إثني عشر مؤشرا رئيسيا في مقياس قطاع الأمن العربي على تقييم "متقدم" (0.70)، وهو يتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن، مما يدل على تفاؤل لدى المواطنين في مستقبل الأجهزة الأمنية. في المقابل حصل كل من المؤشرين المتعلقين بمكافحة الفساد في الأجهزة الأمنية (رقم 6) ومدى الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية (رقم 7) على أدنى علامتين (ضعيف جداً) حصلت عليها المؤشرات الاثني عشر (0.38 و0.39 على التوالي).

**رغم التفاؤل بالمستقبل، فإن الواقع مخيب للآمال**

تحصل ستة مؤشرات رئيسية على تصنفي "ضعيف" أو "ضعيف جداً"، وتحصل خمسة على تصنيف متوسط، ويحصل مؤشر واحد يتعلق بالتوقعات المستقبلية على تصنيف "متقدم".

**شكل رقم (5): علامات المؤشرات الرئيسية للمقياس العربي**

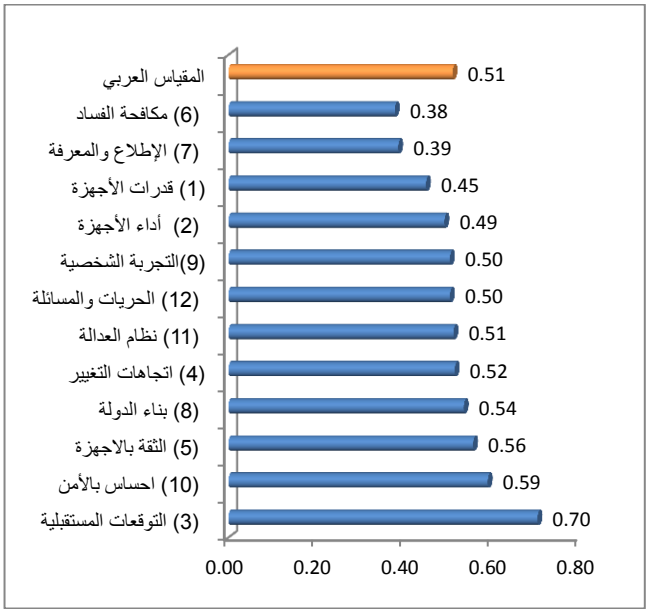

تراوحت بقية علامات المؤشرات الاخرى ما بين (0.45) و(0.58)، مما يشير إلى أن التصنيف لهذه المؤشرات هو ما بين "المتوسط" و"الضعيف". حصلت خمسة مؤشرات على تقييم "متوسط"، وأربعة مؤشرات على تقييم "ضعيف". تشير هذه النتائج إلى أن قطاع الأمن ونظام العدالة في الدول المشاركة في هذا المقياس يعاني من إشكالية أساسية تتعلق بقدرات الأجهزة الأمنية أو أدائها (الدال عليهما المؤشران الأول والثاني) وبغياب أو هشاشة أوضاع الحريات والمساءلة وحقوق الانسان، وسلبية التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة الأمنية في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة، وانخفاض التقييم الإيجابي لنظام العدالة.

**علاقة سلبية بين التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والإحساس بالأمن**

يؤدي الاحتكاك والتجربة المكتسبة من التعرض المباشر لقطاع الأمن إلى زيادة الشعور بغياب الأمن والسلامة الشخصية ويقلل من نسبة التفاؤل بالمستقبل والرضى عن أداء الأجهزة الأمنية.

يظهر الشكل رقم (6) أدناه أن مقارنة نتائج المؤشرات الإحدى عشرة لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية ونظام العدالة وعينة الذين لم يتعرضوا تشير إلى حصول الذين لم يتعرضوا على علامات أعلى في عشرة مؤشرات. تراوحت الفروقات ما بين 15 نقطة للمؤشر الخاص بإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية، وثمان نقاط للمؤشر الخاص باحترام الحريات والمساءلة وحقوق الانسان، فيما حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية على علامات أعلى (بأربع نقاط) بين الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، وذلك ناتج على الأرجح عن التجربة الشخصية لهؤلاء الأفراد.

**شكل رقم (6): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن**

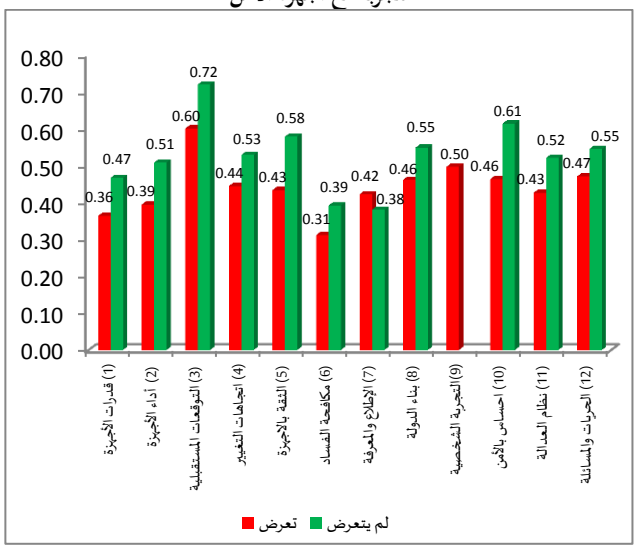


كما يظهر من الشكل رقم (6) أعلاه، لم يحصل أي من مؤشرات عينة الذين تعرضوا لتجربة في مقياس قطاع الأمن العربي على علامات تضعها في تصنيف "متقدم" او "متقدم جدا"، فيما حصل مؤشران لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف "متقدم" و"متقدم جدا"؛ حيث حصل المؤشر رقم (10)، المتعلق بالإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، على تصنيف "متقدم"، وحصل المؤشر رقم (3)، المتعلق بالتوقعات المستقبلية لعمل الأجهزة الأمنية، على تقييم "متقدم جدا".

**مستوى التفاؤل بمستقبل قطاع الأمن في تونس هو الأعلى**

يصل المستوى الإيجابي للتوقعات المستقبلية لقطاع الأمن إلى أعلى الدرجات في تونس وينخفض إلى أدنى الدرجات في فلسطين.

تظهر مقارنة تصنيف علامات المؤشرات الرئيسية في كل من البلدان الاربعة المشاركة في التقرير، كما يظهر من الشكل رقم (7) أدناه، أن أيا منها لم تحصل على تقييم "مكتمل" أو "منعدم"لعملية الإصلاح الجارية في قطاع الأمن ونظام العدالة في هذه البلدان باستثناء مؤشرين اثنين. حصل مؤشر الاطلاع والمعرفة في فلسطين على تصنيف "منعدم" وحصل مؤشر التوقعات المستقبلية في تونس على تصنيف "مكتمل".

شكل رقم (7): علامات المؤشرات الرئيسية في البلدان الأربعة

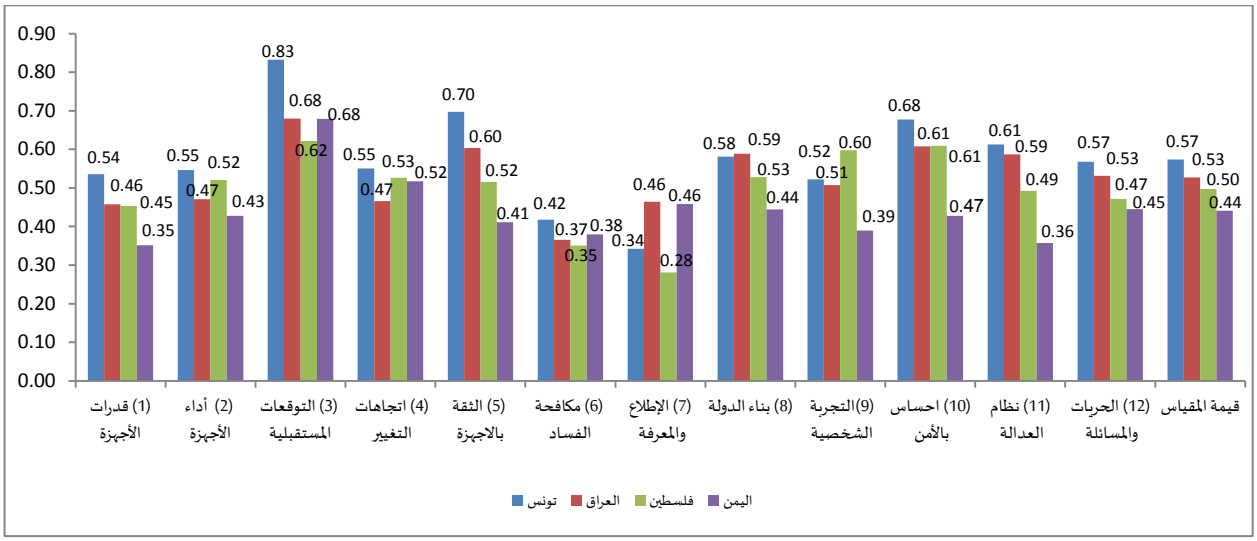


حصلت ثمانية مؤشرات للذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة على تصنيف"ضعيف"، فيما حصل مؤشر واحد للذين لم يتعرضوا لتجربة على نفس التقييم، وهو المؤشر رقم (1) المتعلق بقدرات الأجهزة الأمنية. في المقابل حصلت ستة مؤشرات على تصنيف "متوسط" للذين لم يتعرضوا لتجربة، فيما حصل مؤشر واحد على هذا التقييم بين عينة الذين تعرضوا لتجربة كهذه، وهو يتعلق بالتوقعات المستقبلية لأداء الأجهزة الأمنية.

جدول رقم (4): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس العربي

| التصنيف | تعرض | لم يتعرض | مجموع العينة |
|---|---|---|---|
| إصلاح منعدم | 0 | 0 | 0 |
| إصلاح ضعيف جدا | 3 | 2 | 2 |
| إصلاح ضعيف | 8 | 1 | 4 |
| إصلاح متوسط | 1 | 6 | 5 |
| إصلاح متقدم | 0 | 1 | 1 |
| إصلاح متقدم جدا | 0 | 1 | 0 |
| إصلاح مكتمل | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 12 | 11 | 12 |

يشير الجدول رقم (4) أيضاً إلى أن ثلاثة مؤشرات للذين تعرضوا لتجربة حصلت على تصنيف"ضعيف جدا" وهي المؤشرات الأول والثاني والسادس التي تتعلق بقدرات الأجهزة الأمنية، وأدائها، وبمكافحة الفساد. حصل مؤشران (السادس والسابع) على نفس التصنيف للذين لم يتعرضوا وهما مكافحة الفساد داخل قطاع الأمن، وإطلاع ومعرفة المواطنين بمهام ومسؤوليات الأجهزة الأمنية المختلفة. يعني هذا الامر أن الإصلاح في قطاع الأمن ونظام العدالة ما زال محدودا، ويحتاج إلى تسريع وتيرته، وتعميق إجراءاته لكي يتلمس المواطنون الإصلاحات التي تجري في هذا القطاع، ولكي يحظى بثقة الجمهور في البلدان العربية المشاركة في مقياس الأمن العربي.

## المؤشرات الفرعية

حصلت أربعة مؤشرات فرعية (أي 3%من إجمالي 116 مؤشرا فرعيا يقيسها هذا التقرير) على علامات تشير إلى إصلاح "مكتمل"، وهي تتعلق بالقدرة على تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان، والقدرة على تقديم طلبات للقضاء بالإفراج عن معتقلين، وطلب الحصول على شهادة حسن سير وسلوك من الأجهزة الأمنية عند الحصول على وثائق رسمية، ومساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي، مما يعني حصول تطور كبير على عملية الإصلاح في هذه الجوانب (أنظر الجدول رقم 5).

جدول رقم (5): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس العربي

| رقم المؤشر | اسم المؤشر الرئيسي | عدد المؤشرات الفرعية | علامة المؤشر الرئيسي | تصنيف المؤشر الرئيسي | تصنيف المؤشرات الفرعية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | إصلاح مكتمل | إصلاح متقدم جدا | إصلاح متقدم | إصلاح متوسط | إصلاح ضعيف | إصلاح ضعيف جدا | إصلاح منعدم |
| 1 | قدرات الأجهزة | 8 | 0.45 | ضعيف | | | | 2 | 3 | 3 | |
| 2 | أداء الأجهزة | 17 | 0.49 | ضعيف | | | 2 | 4 | 10 | 1 | |
| 3 | التوقعات المستقبلية | 5 | 0.70 | متقدم | | 3 | 2 | | | | |
| 4 | اتجاهات التغيير | 11 | 0.52 | متوسط | | | | 6 | 5 | | |
| 5 | الثقة بالأجهزة | 12 | 0.56 | متوسط | | 4 | 2 | 3 | | 1 | 2 |
| 6 | مكافحة الفساد | 3 | 0.38 | ضعيف جدا | | | | 1 | 1 | | 1 |
| 7 | الاطلاع والمعرفة | 3 | 0.39 | ضعيف جدا | | | | | 2 | | 1 |
| 8 | بناء الدولة | 2 | 0.54 | متوسط | | | | 1 | | 1 | |
| 9 | التجربة الشخصية | 16 | 0.50 | ضعيف | 2 | | 1 | 5 | 5 | | 3 |
| 10 | الاحساس بالأمن | 10 | 0.59 | متوسط | | | 6 | 2 | 2 | | |
| 11 | نظام العدالة | 18 | 0.51 | متوسط | | 2 | 4 | 4 | 3 | 3 | 2 |
| 12 | الحريات والمساءلة | 11 | 0.50 | ضعيف | 2 | | | 4 | 2 | 1 | 2 |
| المجموع | | 116 | | | 4 | 9 | 18 | 31 | 33 | 10 | 11 |
| قيمة المقياس: 0.51 | | | | | | | | | | | |
| التقييم: إصلاح متوسط | | | | | | | | | | | |

## ثانيا: النتائج الرئيسية للبلدان الأربعة

يتناول هذا القسم قراءة لتقارير البلدان الأربعة المشاركة في تقرير مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة العربي كل على حده.

### (1) تونس

بلغت قيمة المقياس في هذه القراءة الأولى (0.57)، وهي العلامة الأعلى بين البلدان المشاركة في هذا التقرير. لكنها مع ذلك تشير إلى أن قسماً كبيراً من الجمهور غير راض عن عملية الإصلاح في القطاع الأمني أو عن أداء هذا القطاع. تعني هذه القيمة أن التقييم الكلي لقطاع الأمن ونظام العدالة قد حصل على تصنيف"متوسط".

كما هي الحال في كافة الدول قيد البحث، وكما يشير الشكل رقم (8)، فإن النتائج تشير إلى فروقات واضحة في علامة المقياس للذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة. تبلغ قيمة الفجوة بين المجموعتين ثماني نقاط؛ فقد بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة (0.51)، فيما تبلغ (0.59) بين من لم يتعرض لتجربة كهذه.

**شكل رقم (8): قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنين في تونس**

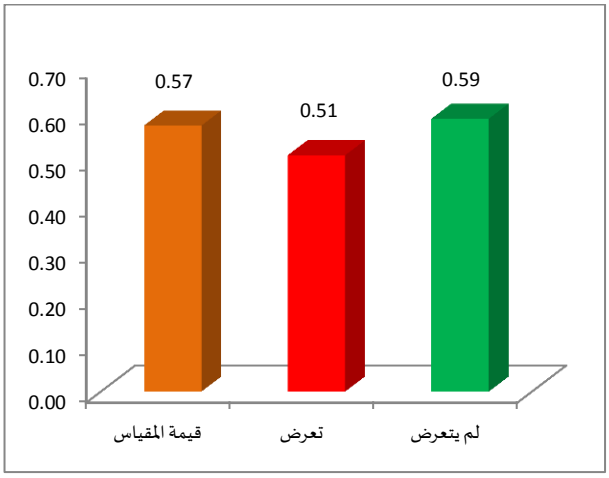


يظهر الشكل رقم (9) أدناه ارتفاع قيمة المقياس في تونس مقارنة بالعلامات الكلية التي حصل عليها المقياس العربي، حيث ارتفعت بستة نقاط في العلامة الكلية (0.57 مقابل 0.51)، وكذلك الامر في قيمة المقياس للذين لم يتعرضوا، إذ حصلت تونس على (0.59) مقابل (0.53) في المقياس العربي لنفس العينة. بلغ الفارق سبع نقاط في قيمة المقياس للذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة (0.51 مقارنة 0.44) لصالح تونس. يشير هذا الأمر إلى تحسن في عملية اصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة. لكن قد يعود ذلك بالأساس لاستقرار البلاد والإبقاء على مؤسسات الدولة قائمة خلال المرحلة الانتقالية بعد الربيع التونسي، وعدم انخراطها في مواجهة عنيفة لأسباب طائفية أو سياسية.

**شكل رقم (9): مقارنة علامات مقياس تونس مع المقياس العربي من حيث التعرض وعدم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن**

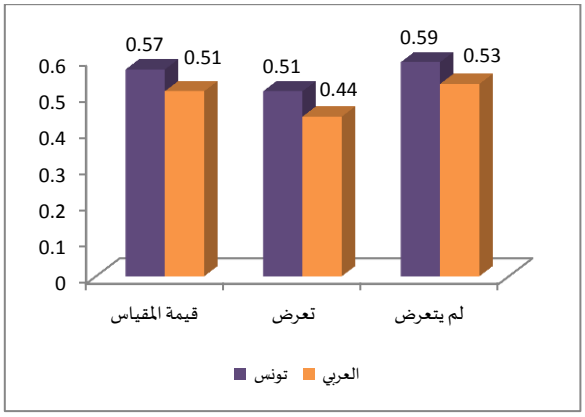


حصلت عشرة مؤشرات رئيسية (أي أغلبية المؤشرات) على علامة 0.52 فأكثر. فقد حصل المؤشر الخاص بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن على أفضل علامة (0.83) ما يضعه ضمن تصنيف "إصلاح مكتمل". وتصنف ثلاثة مؤشرات بتقييم متقدم وهي: الثقة بالأجهزة الأمنية (0.70)، والاحساس بالأمن والسلامة الشخصية (0.68)، ونظام العدالة (0.61). حازت ستة مؤشرات على علامات مابين (0.51 إلى 0.58) ما يضعها في تصنيف اصلاح متوسط وهي: بناء الدولة (0.58)، الحريات والمساءلة وحقوق الانسان (0.57)، واتجاهات التغيير (0.55)، وأداء الأجهزة (0.55)، وقدرات الأجهزة (0.54)، والتجربة الشخصية (0.52). حصل مؤشر واحد على تصنيف "ضعيف" وهو المؤشر المتعلق بمكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية (0.42)، وحصل مؤشر آخر على تصنيف ضعيف جدا وهو المؤشر الخاص بإطلاع المواطنين ومعرفتهم بمهام ومسؤوليات الأجهزة الأمنية المختلفة (0.34) (انظر الشكل رقم 10).

**شكل رقم (10): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في تونس**

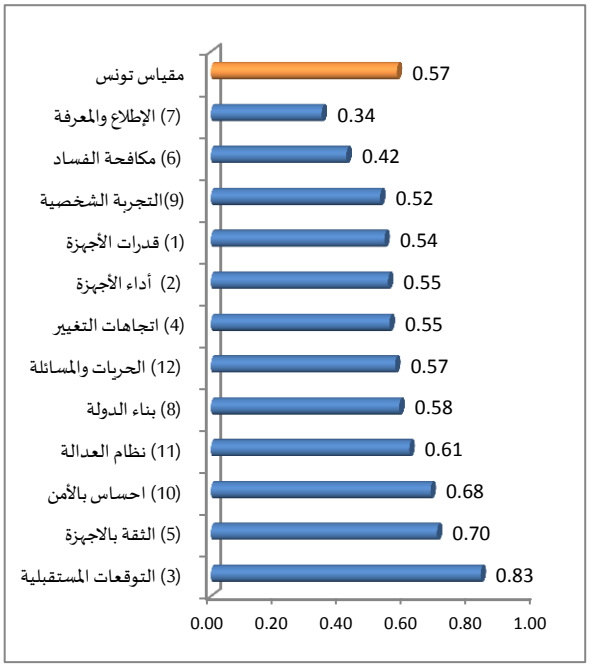

تشير علامات المؤشرات الرئيسية إلى أن المؤشر ذي العلامة الاعلى (0.83) هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة الأمنية، يتبعة المؤشر رقم (5) المتعلق بمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية ثم المؤشر رقم (10) الخاص باحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية. في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأقل في المقياس هو رقم (7) المتعلق بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية، ومن ثم المؤشر رقم (6) الخاص بالاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة حيث حصلا على علامات (0.34) و(0.42) على التوالي.

تظهر نتائج التصنيف حسب العينة أن التفاوت واضح بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا حيث ترتفع علامات الذين لم يتعرضوا عن علامات الذين تعرضوا في عشرة مؤشرات.حصل مؤشر واحد على تصنيف "متقدم" لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن مقارنة بثلاثة مؤشرات حصلت على نفس التصنيف لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. في المقابل حصل مؤشران على تصنيف "مكتمل" و"متقدم جدا" لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة فيما لم يحصل أيٌ من مؤشرات الذين تعرضوا لتجربة على علامات تؤهلها لهذان التصنيفان. وتشير علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف "الضعيف" و"الضعيف جدا"يبلغ مؤشران مقابل اربعة مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة كهذه (أنظر الجدول رقم 6).

**جدول رقم (6): عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس تونس**

| التصنيف | تعرض | لم يتعرض | مجموع العينة |
|---|---|---|---|
| اصلاح منعدم | 0 | 0 | 0 |
| اصلاح ضعيف جدا | 2 | 1 | 1 |
| اصلاح ضعيف | 2 | 1 | 1 |
| اصلاح متوسط | 7 | 4 | 6 |
| اصلاح متقدم | 1 | 3 | 3 |
| اصلاح متقدم جدا | 0 | 1 | 0 |
| اصلاح مكتمل | 0 | 1 | 1 |
| المجموع | 12 | 11 | 12 |

حصل مؤشران على علامات متدنية (إصلاح ضعيف جدا) لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهما مكافحة الفساد داخل أجهزة الأمن (0.39)، وإطلاع المواطنين ومعرفتهم بمهام ومسؤوليات الأجهزة الأمنية المختلفة (0.39). كما حصل نفس المؤشر المتعلق باطلاع المواطنين ومعرفتهم على علامات متدنية لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه (0.34). تعني هذه المؤشرات أن الجمهور التونسي يعتقد بعدم فعالية الاجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الأمنية لمكافحة الفساد فيها، وتعني غياب تواصل الأجهزة الأمنية مع الجمهور للتعريف بمهام أجهزة الأمن المختلفة ومسؤولياتها. كما تشير النتائج أعلاه إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات الرئيسية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر إلى أخر. على مستوى المقياس الكلي بلغ الفرق 8 نقاط، فيما بلغ 14 نقطة في مؤشرين هما: التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن، والثقة بالمؤسسات الأمنية، و12 نقطة للمؤشر الخاص بالإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، و11 نقطة للمؤشر الخاص بتقييم قدرات أجهزة الأمن ومهنيتها، و10 نقاط للمؤشرين المتعلقين بأداء أجهزة الأمن، وتقييم نظام العدالة. بلغ الفرق 9 نقاط في المؤشر الخاص بالحريات والمساءلة وحقوق الإنسان، وخمس نقاط للبعد السياسي الداخلي وبناء الدولة، وأربع نقاط لاتجاهات التغيير، وثلاث نقاط للمؤشر الخاص بانتشار الفساد في الأجهزة. وعلى العكس من ذلك حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية بعلامات اعلى (خمس نقاط) بين عينة الذين تعرضوا وذلك ناتج عن التجربة الشخصية للأفراد الذين تعاملوا مع أجهزة الأمن (أنظر الشكل رقم 11 أدناه).

**شكل رقم (11): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالةفي تونس**

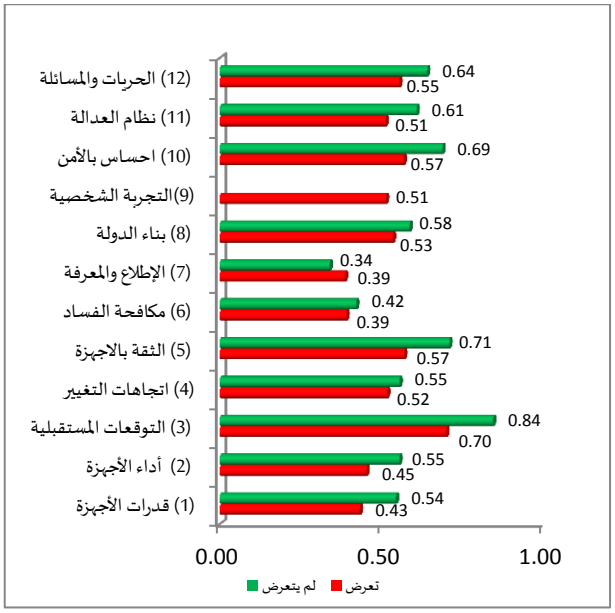


تراوحت علامات 33 مؤشرا فرعيا (أي 28% من مجمل المؤشرات الفرعية) بين تصنيف "منعدم" و"ضعيف": حاز اثنا عشرة مؤشراً على تصنيف "منعدم"، وحازت 17 مؤشرا على "ضعيف"، وأربعة مؤشرات على "ضعيف جدا". في المقابل تراوحت علامات 52 مؤشرا (أي 45% من مجمل المؤشرات الفرعية) بين تصنيف "متقدم" و"مكتمل": 16 مؤشرا حازت على تصنيف مكتمل، و16 مؤشرا على تصنيف متقدم جدا، و20 مؤشرا على تصنيف متقدم. حصل 31 مؤشرا (أي 27% من مجمل المؤشرات الفرعيه) على علامات ما بين (0.51 إلى 0.60) أي تصنيف "متوسط" (أنظر الجدول رقم 5).

كان من أهم المؤشرات الفرعية التي حصلت على تصنيف "منعدم" تلك التي تقيس توفرمساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان (0.04)، وممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب (0.09)، والثقة بالشرطة والأجهزة أوبفاعليتها (0.13)، والاعتقاد بأن أجهزةالأمن تعمل من أجل النخبة الحاكمة أولاً (0.18)، والاعتقاد بأن أجهزة الأمن تعاني من الفساد فيها (0.21)، والمعرفة بمهام جهاز المخابرات (0.21)،

ووجود فساد بين القضاة (0.23)، وأداء الأجهزة اليوم مقارنة مع ما قبل 2011 في فرض النظام في منطقة السكن (0.24)، والتعريف بحقوق المتهم قبل الشروع في التحقيق (0.28)، والاعتقاد بأن المحاكم تعمل ببطء (0.28).

كذلك حازت أربعة مؤشرات فرعية من اجمالي 116 مؤشرا فرعيا تقيس قطاع الأمن ونظام العدالة على تصنيف"ضعيف جداً" وهي: الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هوفرض النظام (0.31)، والرضا عن أداء الشرطة أو الأجهزة بعد التقدم بالشكوى (0.38)، والاعتقاد بأن أجهزة الأمن تقيم نظاماً بوليسياً (0.39)، والمعرفة بمهام الشرطة (0.40) (أنظر الجدول رقم 7).

**جدول رقم (7): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في تونس**

| رقم المؤشر | اسم المؤشر | المؤشرات الفرعية | علامة المؤشر | تصنيف المؤشر | تصنيف المؤشرات الفرعية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | اصلاح مكتمل | اصلاح متقدم جدا | اصلاح متقدم | اصلاح متوسط | اصلاح ضعيف | اصلاح ضعيف جدا | اصلاح منعدم |
| 1 | قدرات الأجهزة | 8 | 0.54 | ضعيف جدا | | | 2 | 2 | 4 | | |
| 2 | أداء الأجهزة | 17 | 0.55 | ضعيف | | 1 | 2 | 10 | 4 | | |
| 3 | التوقعات المستقبلية | 5 | 0.83 | متقدم | 4 | 1 | | | | | |
| 4 | اتجاهات التغيير | 11 | 0.55 | متوسط | | 1 | 1 | 8 | | | 1 |
| 5 | الثقة بالأجهزة | 12 | 0.70 | ضعيف | 4 | 4 | 1 | | | 1 | 2 |
| 6 | مكافحة الفساد | 3 | 0.42 | ضعيف جدا | | | | 2 | | | 1 |
| 7 | الاطلاع والمعرفة | 3 | 0.34 | ضعيف | | | | | 1 | 1 | 1 |
| 8 | بناء الدولة | 2 | 0.58 | ضعيف | 1 | | | | | 1 | |
| 9 | التجربة الشخصية | 16 | 0.52 | ضعيف جدا | 2 | 1 | 3 | 3 | 3 | 1 | 3 |
| 10 | الاحساس بالأمن | 10 | 0.68 | ضعيف | | 4 | 4 | 1 | 1 | | |
| 11 | نظام العدالة | 18 | 0.61 | ضعيف جدا | 3 | 3 | 3 | 4 | 3 | | 2 |
| 12 | الحريات والمساءلة | 11 | 0.57 | ضعيف | 2 | 1 | 4 | 1 | 1 | | 2 |
| المجموع | | 116 | | | 16 | 16 | 20 | 31 | 17 | 4 | 12 |
| قيمة المقياس: 0.57 | | | | | | | | | | | |
| التقييم: اصلاح متوسط | | | | | | | | | | | |

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات الجمهور التونسي وتقييمه لقطاع الأمن ورضاه عنه. فكما أشرنا أعلاه يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.51 مقابل 0.59 على التوالي). ولعل أهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن التونسي درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الحزبي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن. إضافة لكل ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى.

كما يظهر في الشكل (رقم 12) أدناه، ترتفع علامة المقياس التونسي إلى (0.61) بين الذين يشعرون بتوفر الأمن وتتراجع إلى (0.40) بين الذين يشعرون بعدم توفر الأمن لهم ولأسرتهم. كما ترتفع العلامة إلى (0.63) بين مؤيدي النهضة وتتراجع إلى (0.57) بين مؤيدي نداء تونس. وترتفع بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.61) وتتراجع إلى (0.50) بين غير المطلعين. أخيراً، ترتفع علامة المقياس التونسي إلى (0.59) بين النساء وتتراجع إلى (0.55) بين الرجال، وترتفع إلى (0.59) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً وتتراجع إلى (0.55) بين الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً.

**شكل رقم (12): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس التونسي**

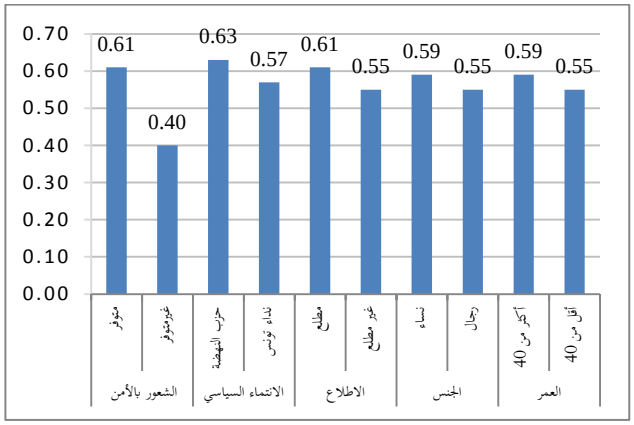


عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية لتونس، كما يتضح في الخريطة رقم (1) أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.59) في تلك المحافظات (أو الولايات) التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 79%) وترتفع فيها نسبة تأييد الحزب الحاكم، أي النهضة (حيث يبلغ الفرق بين التأييد للنهضة وحزب المعارضة آنذاك، أي نداء تونس، 15 نقطة مئوية لصالح نداء تونس) كما هي الحال في مناطق تونس، والقيروان وسيدي بوزيد وغيرها. في المقابل تنخفض علامة المقياس التونسي لتصل لتصل إلى (0.45) في تلك المحافظات (أو الولايات) التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 41% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد الحزب الحاكم والحزب المعارض 33 نقطة مئوية لصالح الحزب المعارض، كما هي الحال في بنزرت والمهدية وزغوان وجندوبة.

خريطة رقم (1): التقسيمات الإدارية للمحافظات التونسية حسب علامة المقياس

# (2) العراق

بلغت قيمة المقياس في هذه القراءة الأولى (0.53). تعني هذه النتيجة أن أغلبية ضئيلة تنظر بإيجابية لقطاع الأمن أو تظهر رضى عنه كما تعني أن التقييم الكلي لقطاع الأمن ونظام العدالة حصل على تصنيف متوسط.

يظهرالشكل رقم (13) أن الفروقات في التقييم، بين من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة، تعكس ما وجدنا في البلدان الأخرى قيد البحث وهو أن الاقتراب من قطاع الأمن والتفاعل المباشر معه يؤدي لتجارب سلبية ويزيد من نسبة عدم الرضا عن هذا القطاع. بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة (0.42)، فيما تبلغ (0.56) بين من لم يتعرض لتجربة بفارق 14 نقطة. وهو الفارق الاعلى بين الدول المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة بعبارة أخرى يمنح تقييم المواطنين الذين تعرضوا لتجربة قطاع الأمن ونظام العدالة تصنيفا "ضعيفا".

**شكل رقم (13): قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنين في العراق**

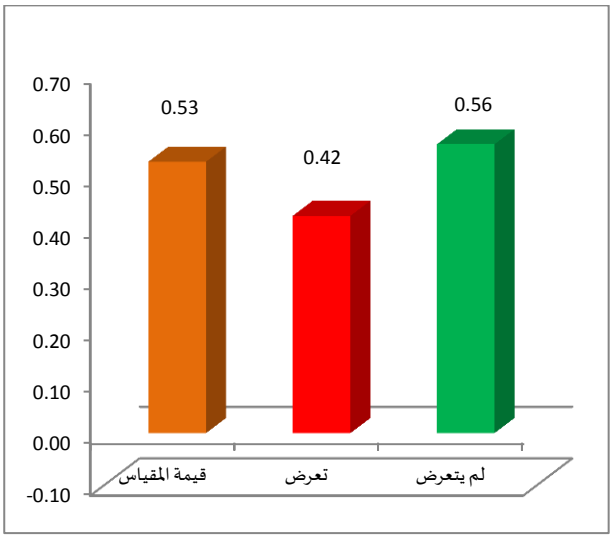


ترتفع قيمة المقياس لدى من لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن في العراق عن قيمة المقياس العربي لدى نفس العينة بثلاث نقاط (0.56 مقابل 0.53)، فيما تنخفض قيمة المقياس العراقي للذين تعرضوا لتجربة مع هذا القطاع بنقطتين (0.42 مقابل 0.44). يظهر هذا الانخفاض ان عملية الإصلاح في قطاع الأمن ونظام العدالة على مدى العشرة سنوات الاخيرة في العراق ما زالت ضعيفة وغير مقنعة على الأقل للذين تعرضوا لتجربة مع هذا القطاع (أنظر الشكل رقم 14).

**التعرض لتجربة مع قطاع الأمن العراقي**

فيما ترتفع قيمة مقياس العراق مقارنة بالمقياس العربي لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن، فإن قيمة المقياس العراقي تنخفض مقارنة بالمقياس العربي لعينة الذين تعرضوا لتجربة.

**شكل رقم (14): مقارنة علامات مقياس العراق مع المقياس العربي من حيث التعرض وعدم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن**

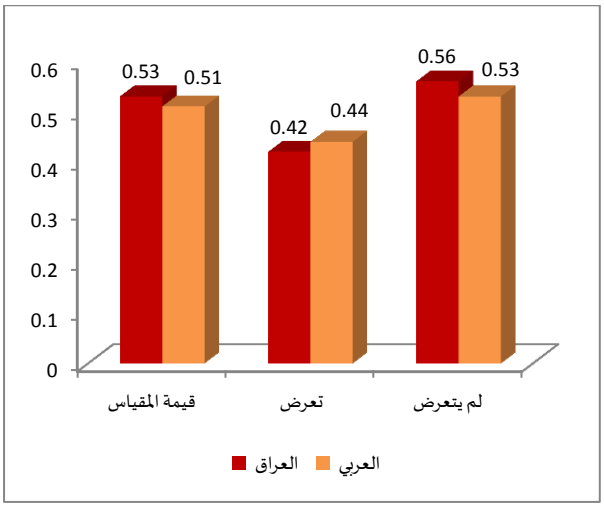


تشير علامات المؤشرات الرئيسية إلى أن المؤشر ذي العلامة الاعلى هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة الأمنية حيث حصل على علامة (0.68)، يتبعه المؤشر رقم (10) المتعلق بإحساس الموطنين بالأمن والسلامة الشخصية (0.61)، ثم المؤشر رقم (5) المتعلق بمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية (0.60). في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأقل هو المؤشر رقم (6) المتعلق بالاعتقاد بشأن الفساد في الأجهزة الأمنية حيث حصل على علامة (0.37)، ثم المؤشرين رقم (1) و(7) المتعلقين بتقييم المواطنين لقدرات الأجهزة الأمنية، والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية، حيث حصلا على (0.46) لكل منهما. حصل المؤشران الثاني والرابع، المتعلقان بأداء الأجهزة الأمنية واتجاهات التغيير، على علامات منخفضة مشابهة (0.47 لكل منهما) (أنظر الشكل رقم 15).

**شكل رقم (15): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في العراق**

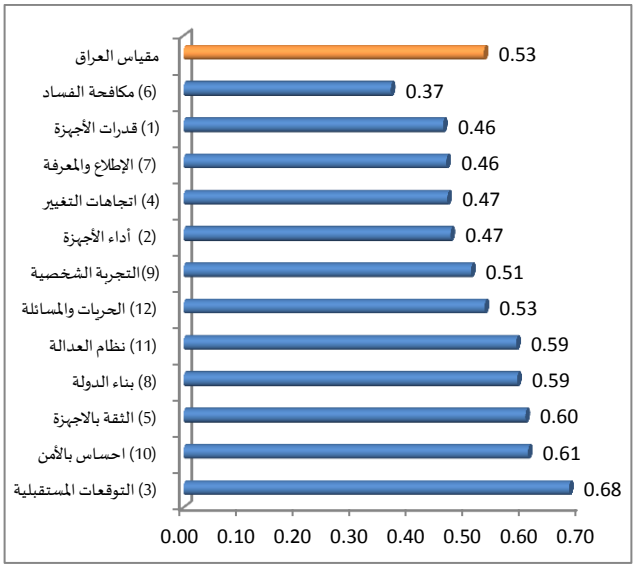

يظهر الشكل رقم (15) أن مؤشرين رئيسيين فقط حصلا على تصنيف "متقدم" وهما: التوقعات المستقبلية لعمل الأجهزة الأمنية من وجهة نظر المواطنين، والإحساس بالأمن. وحصلت خمسة مؤشرات على تصنيف "متوسط" هي الثقة بالأجهزة الأمنية، وبناء الدولة، ونظام العدالة، والحريات والمساءلة، والتجربة الشخصية للمواطنين مع قطاع الأمن ونظام العدالة في البلاد. في المقابل حصل المؤشر المتعلق بمكافحة الفساد داخل قطاع الأمن على تصنيف "ضعيف جدا"، فيما حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف "ضعيف" وهي: قدرات الأجهزة الأمنية، وإطلاع المواطنين ومعرفتهم بمهام الأجهزة الأمنية المختلفة، وأداء الأجهزة، واتجاهات التغيير.

بالرغم من أن الجمهور يعتقد أن قدرات الجهاز الأمني محدودة فإنه يعطي أداء هذه الأجهزة تقييما أعلى بقليل من تقييمه لقدراتها. كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للتفاؤل والإيجابية. لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومهامها ليس واضحا بقدرٍ كافٍ للجمهور. كذلك يبدو أن الانطباعات السلبية حول الفساد في القطاع الأمني ما زالت طاغيةً. يبدو أن الجمهور العراقي يعتقد أن الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الأمنية لمكافحة الفساد فيها ما زالت ضعيفة، كما يبدو أن هناك ضعف في تواصل الأجهزة الأمنية مع الجمهور للتعريف بمهام أجهزة الأمن المختلفة ومسؤولياتها.

تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف "الضعيف" و"الضعيف جدا" يبلغ خمسة مؤشرات مقابل تسعة مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة (أنظر الجدول رقم 8).

**جدول رقم ( 8): عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس العراق**

| التصنيف | تعرض | لم يتعرض | مجموع العينة |
|---|---|---|---|
| إصلاح منعدم | 1 | 0 | 0 |
| إصلاح ضعيف جدا | 3 | 1 | 1 |
| إصلاح ضعيف | 6 | 4 | 4 |
| إصلاح متوسط | 2 | 0 | 5 |
| إصلاح متقدم | 0 | 5 | 2 |
| إصلاح متقدم جدا | 0 | 1 | 0 |
| إصلاح مكتمل | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 12 | 11 | 12 |

حصل مؤشر واحد على علامة متدنية جدا (إصلاح "منعدم") بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهو المؤشر السادس المتعلق بمكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية (0.25). كما حصلت ثلاثة مؤشرات لنفس العينة على تصنيف "ضعيف جدا"، وهي تقيس قدرات الأجهزة الأمنية، وأداء الأجهزة الأمنية، واتجاهات التغيير. وحصل مؤشران فقط على تصنيف "متوسط" وهما، المؤشر الثالث المتعلق بالتوقعات المستقبلية (0.53)، والمؤشر السابع الخاص بإطلاع المواطنين ومعرفتهم بمهام ومسؤوليات الأجهزة الأمنية (0.51). أما بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة فقد كانت النتائج أفضل بكثير بحيث حصل مؤشر على تصنيف "متقدم جداً"، وهو التوقعات المستقبلية لعمل هذا الجهاز. كما حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف "متقدم" بين نفس العينه وهي: بناء الدولة، ونظام العدالة، والثقة بالأجهزة، والإحساس بالأمن، والحريات والمساءلة (أنظر الشكل رقم 16).

**شكل رقم (16): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في العراق**

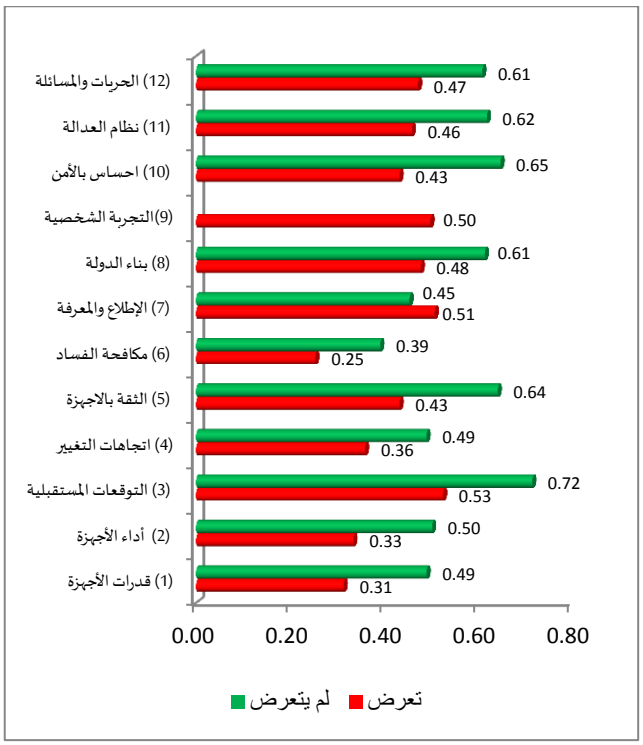


تشير مقارنة نتائج المؤشرات الأحدى عشرة بين من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية ونظام العدالة ومن لم يتعرضوا إلى حصول عشرة من مؤشرات الذين لم يتعرضوا لعلامات أعلى حيث تراوحت الفروقات، لصالح من لم يتعرضوا، مابين 22 نقطة للمؤشرين المتعلقين بمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية، وإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية، وثلاث عشرة نقطة للمؤشر الخاص بالاعتقاد حول اتجاهات التغيير. في المقابل، حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية على ستة نقاط أعلى لصالح من تعرضوا، وذلك ناتج عن التجربة الشخصية للأفراد الذين تعاملوا مع أجهزة الأمن.

وفي المجمل يعطى من تعرض لتجربة مع قطاع الأمن تقييما اكثر سلبية من الذين لم يتعرضوا لتجربة مع هذا القطاع. مما تقدم يلاحظ أن أجهزة الأمن العراقي لا تزال تواجه تحديات كبيرة يتعلق قسم منها بالبيئة الداخلية ممثلة بالأساليب التي تحكم أدائها والقدرات الفنية المتوافرة لديها فضلا عن قدرات افرادها وسلوكياتهم، والقسم الاخر يرتبط بالتحديات الأمنية وظروف عدم الاستقرار التي يواجهها العراق سواء كان ذلك نتيجة خلافات سياسية داخلية أم تدخلات وتهديدات خارجية تستهدف وحدته وسلامة أراضيه وزعزعة النظام

الأمني عموما. كل ذلك ينعكس على طبيعة وكفاءة أداء قطاع الأمن.

أما بين المؤشرات الفرعية فقد حصلت أربعة مؤشرات فرعية (أي 3%من إجمالي 116 مؤشرا فرعيا) على علامات تشير إلى إصلاح "مكتمل" وهي تتعلق بالقدرة على تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان، والقدرة على تقديم طلبات للقضاء بالإفراج، وطلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الأمنية عند استخراج وثائق من مؤسسات حكومية، ومساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي، ما يعني وجود تطور كبير في عملية الإصلاح في هذه الجوانب. في المقابل حصل أربعة عشر مؤشرا على علامات متدنية جدا وضعها في تصنيف "منعدم" أهمها سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم (0.15)، وتوفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان (0.15)، إنتشار الفساد (0.17)، الثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها (0.23) الاعتقاد بممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب (0.24)، والاعتقاد بأن أجهزة الأمن تعمل من أجل النخبة الحاكمة (0.25)، وفرض النظام والقانون (0.27).

جاءت ثلاثة من المؤشرات الفرعية التي حصلت على تصنيف "منعدم" في المؤشر الرئيسي المتعلق بالحريات والمساءلة،كما جاءت أربعة مؤشرات فرعية من نفس التصنيف من المؤشر الرئيسي الخاص بالتجربة الشخصية، وهي التعريف بحقوق المتهمين قبل الشروع في التحقيق، وتوفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان، وخلفية دوافع التعذيب اثناء التحقيق، والثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها.

حصل ستة وثلاثون مؤشرا (أي حوالي 31% من مجمل المؤشرات الفرعية) على علامات ما بين (0.31) إلى (0.50) أي تصنيف "ضعيف" و"ضعيف جدا". حصلت عشرة مؤشرات من بين هؤلاء على تصنيف "ضعيف جدا"، ثلاثة منها تتعلق بالمؤشر الرئيسي الذي يقيس قدرات الأجهزة الأمنية، وهي: مكافحة الفساد داخلها، خدمة المواطن بدون تمييز، ومحاربة الفوضى والفلتان)، وكذلك الحال بالنسبة لثلاثة مؤشرات تتعلق بالمؤشر الرئيسي نظام العدالة (وهي: بطء عمل المحاكم، ووجود فساد بين القصاة، والاعتقاد أن جهاز القضاء هوالمؤثر على عمل الأجهزة الأمنية وليس العكس)، ومؤشران فرعيان آخران يتعلقان بالمؤشر الرئيس الخاص باتجاهات التغيير (هما الاعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية أفضل مقارنة بالوضع قبل 2011، ونجاح الأجهزة في فرض النظام اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 2011).

كما حاز ستة وعشرون مؤشرا فرعياً على تصنيف "ضعيف" منها سبعة مؤشرات تتعلق بالمؤشر الرئيسي الخاص باتجاهات التغيير، مما يظهر عدم حصول تغيير إيجابي في الأوضاع الأمنية في البلاد في عام 2014 مقارنة بالعام 2011. يشير هذا كذلك إلى عدم رضى المواطنين عن نجاعة عملية الإصلاح في قطاع الأمن. حصل 27 مؤشرا على تصنيف "متوسط" أي على علامات تراوحت بين (0.51) وبين (0.60) وهي تمثل 23% من مجمل المؤشرات الفرعية. وتراوحت علامات خمسة وثلاثون مؤشرا (أي حوالي 30% من مجمل المؤشرات الفرعية) بين (0.61) إلى (0.80)، أي تصنيف متقدم و"متقدم جدا"، منها أربعة عشر مؤشرا حصلت على تصنيف "متقدم جدا"، وواحد وعشرون مؤشرا على تصنيف متقدم، وهي تعد مؤشرا إيجابيا على تقدم بعض جوانب عملية الإصلاح لقطاع الأمن ونظام العدالة وتحتاج إلى استكمال العمل لتطويرها (أنظر الجدول رقم 9).

**جدول رقم (9): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في العراق**

| رقم المؤشر | اسم المؤشر | المؤشرات الفرعية | علامة المؤشر | تصنيف المؤشر | تصنيف المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيس | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | إصلاح مكتمل | إصلاح متقدم جدا | إصلاح متقدم | إصلاح متوسط | إصلاح ضعيف | إصلاح ضعيف جدا | إصلاح منعدم |
| 1 | قدرات الأجهزة | 8 | 0.46 | ضعيف | | | | 3 | 3 | 1 | 1 |
| 2 | أداء الأجهزة | 17 | 0.47 | ضعيف | | | 3 | 3 | 6 | 3 | 2 |
| 3 | التوقعات المستقبلية | 5 | 0.68 | متقدم | | 2 | 2 | 1 | | | |
| 4 | اتجاهات التغيير | 11 | 0.47 | ضعيف | | | | 2 | 7 | 2 | |
| 5 | الثقة بالأجهزة | 12 | 0.60 | متوسط | | 6 | 2 | 1 | 1 | | 2 |
| 6 | مكافحة الفساد | 3 | 0.37 | ضعيف جدا | | | | | 2 | | 1 |
| 7 | الاطلاع والمعرفة | 3 | 0.46 | ضعيف | | | | 2 | | | 1 |
| 8 | بناء الدولة | 2 | 0.59 | متوسط | | 1 | | | 1 | | |
| 9 | التجربة الشخصية | 16 | 0.51 | متوسط | 2 | 1 | 1 | 5 | 3 | | 4 |
| 10 | الاحساس بالأمن | 10 | 0.61 | متقدم | | | 6 | 3 | 1 | | |
| 11 | نظام العدالة | 18 | 0.59 | متوسط | | 3 | 6 | 5 | 1 | 3 | |
| 12 | الحريات والمساءلة | 11 | 0.53 | متوسط | 2 | 1 | 1 | 2 | 1 | 1 | 3 |
| المجموع | | 116 | | | 4 | 14 | 21 | 27 | 26 | 10 | 14 |
| قيمة المقياس: 0.53 | | | | | | | | | | | |
| التقييم: إصلاح متوسط | | | | | | | | | | | |

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات الجمهور العراقي وتقييمه لقطاع الأمن ورضاه عنه. فكما أشرنا أعلاه يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.42 مقابل 0.56 على التوالي). ولعل أهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن العراقي درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الطائفي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن. إضافة لكل ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر والتعليم دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى.

كما يظهر في الشكل (رقم 17) أدناه، ترتفع علامة المقياس العراقي إلى (0.65) بين الذين يشعرون بتوفر الأمن وتتراجع إلى (0.37) بين الذين يشعرون بعدم توفر الأمن لهم ولأسرتهم. كما ترتفع العلامة إلى (0.67) بين مؤيدي الأحزاب الشيعية و(0.54) بين مؤيدي الأحزاب الكردية وتتراجع إلى (0.25) بين مؤيدي الأحزاب السنية. وترتفع بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.55) وتتراجع إلى (0.46)

بين غير المطلعين. أخيراً، تبلغ علامة المقياس العراقي (0.54) بين النساء و(0.52) بين الرجال، وترتفع إلى (0.56) بين خريجي الكليات والجامعات وتتراجع إلى (0.51) بين الذين لا يزيد تعليمهم عن الشهادة الإعدادية. وترتفع إلى (0.55) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً وتتراجع إلى (0.53) بين الذين تقل أعمارهُم عن 28 عاماً.

**شكل رقم (17): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس العراقي**

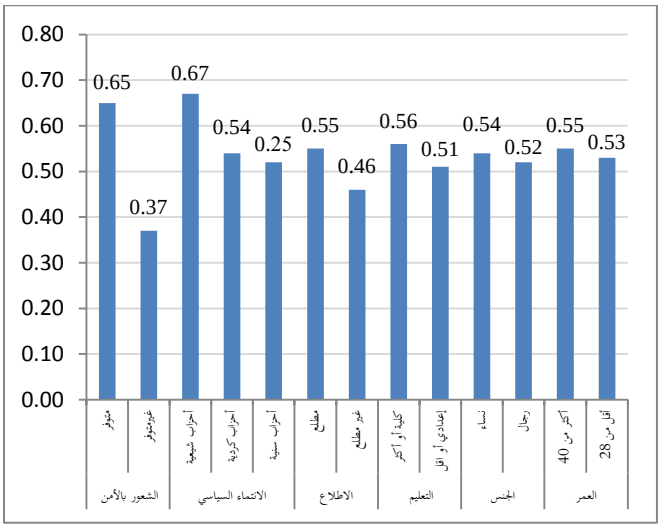


عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية للعراق، كما يتضح في الخريطة رقم (2) أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.70) في تلك المحافظات التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 85%) وترتفع فيها نسبة تأييد الأحزاب الشيعية، (حيث يبلغ الفرق بين التأييد للأحزاب الشيعية والأحزاب السنية 93 نقطة مئوية لصالح الأحزاب الشيعية)، كما هي الحال في محافظات البصرة والنجف. في المقابل تنخفض علامة المقياس العراقي لتصل إلى (0.37) في تلك المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 42% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد الأحزاب الشيعية والأحزاب السنية 88 نقطة مئوية لصالح أحزاب السنة، كما هي الحال في محافظتي ديالى وكركوك. تبلغ علامة مقياس العراق في المناطق التي تسيطر فيها الأحزاب الكردية (0.57) وتنخفض هذه العلامة إلى (0.51) في المناطق المختلطة مثل بغداد.

خريطة رقم (2): التقسيمات الإدارية للمحافظات العراقية حسب علامة المقياس

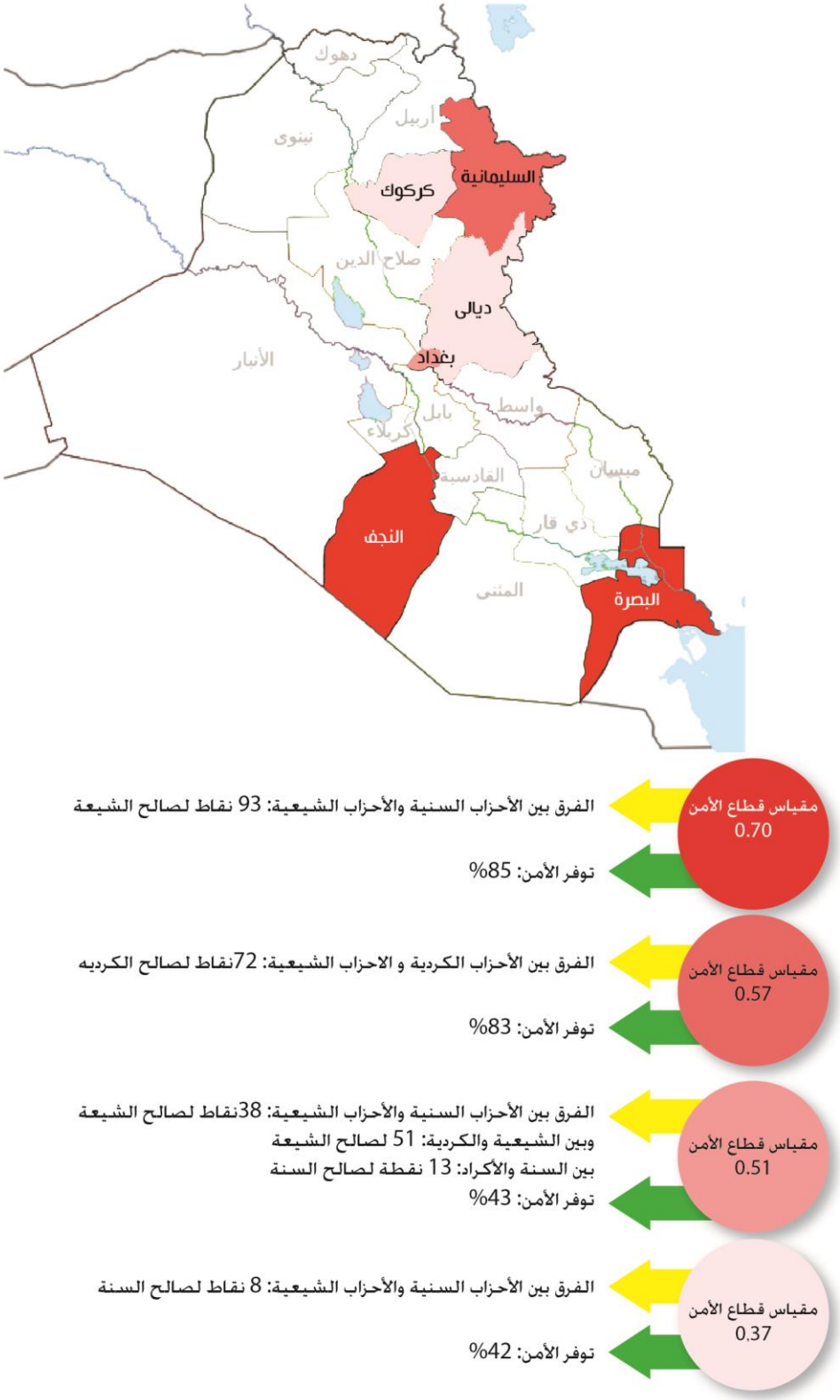

# (3) فلسطين

بلغت قيمة المقياس في القراءة الأولى (0.50)، وتعكس هذه النتيجة انقساما بين الجمهور الذي يمنح نصفه تقريباً تقييما ايجابيا لأوضاع قطاع الأمن أو يعبر عن الرضا عنه، فيما يمنح النصف الاخر تقييما سلبيا لهذه الاوضاع. تعني هذه القيمة أن التقييم الكلي لقطاع الأمن ونظام العدالة حصل على تصنيف "ضعيف".

تشير النتائج إلى أن الفروقات في التقييم، سلبا أو ايجابا، بين من تعرض أو لم يتعرض لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة تشير إلى أن التعامل المباشر مع قطاع الأمن يترك أثراً سلبياً، فقد بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة (0.43)، فيما تبلغ (0.50) بين من لم يتعرض لتجربة (أنظر الشكل رقم 18).

شكل رقم (18): قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنينفي فلسطين

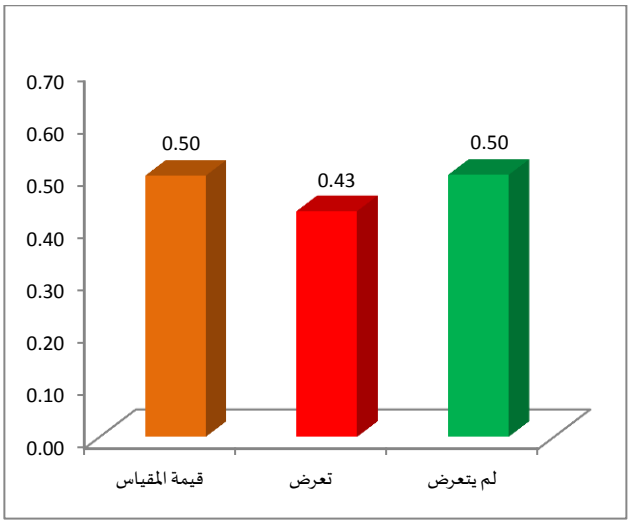


يشير الشكل رقم (19) أدناه، الذي يقارن علامات مقياس فلسطين مع علامات المقياس العربي، إلى أنه لا توجد فوارق ذات دلاله ما بين علامة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن في فلسطين مقارنة بمتوسط علامات المقياس العربي لنفس العينة (0.43 مقابل 0.44) في حين يوجد اختلاف طفيف (أدنى بثلاث نقاط) في تقييم الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن في فلسطين مقارنة بمتوسط تقييم هذه العينة في المقياس العربي (0.50 مقابل 0.53).

## التعرض لتجربة مع قطاع الأمن الفلسطيني

فيما تنخفض قيمة مقياس فلسطين مقارنة بالمقياس العربي لعينة من لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن بثلاث نقاط، فإن قيمة المقياس الفلسطيني تنخفض مقارنة بالمقياس العربي بنقطة واحدة فقط لعينة من تعرضوا لتجربة.

شكل رقم (19): مقارنة علامات مقياس فلسطين مع المقياس العربي من حيث التعرض وعدم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن

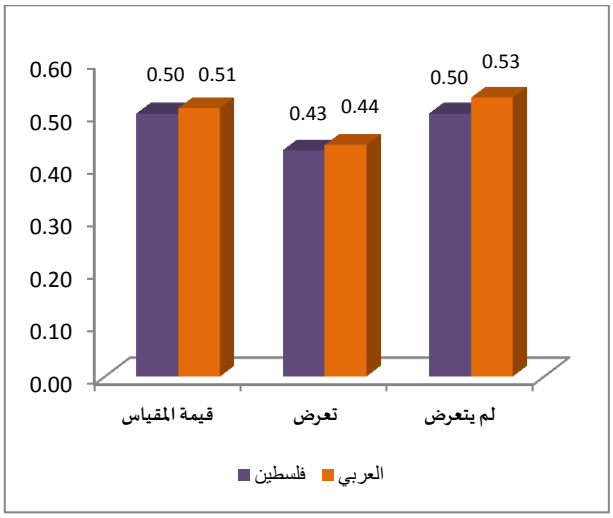


حصلت سبعة مؤشرات رئيسيه على علامة (0.51) وأكثر. فقد حصل المؤشر الخاص بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن على أفضل علامة (0.62)، يليه المؤشر الخاص بالأمن والسلامة الشخصية (0.61)، ويصنف هذان المؤشران بتقييم "متقدم"، ثم المؤشر الخاص بتقييم دور الأجهزة الأمنية في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة (0.60). حصلت المؤشرات الخمسة الأخرى على أقل من خمسين علامة، حيث حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية على علامة (0.28)، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر في المقياس، ويصنف تقييم هذا المؤشر بأن الإصلاح ما زال "منعدما"، يليه المؤشر المتعلق بالاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة الذي حصل على علامة (0.35)، ثم المؤشر المتعلق بمستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها (0.45)، والمؤشر الخاص بالحريات والمساءلة وحقوق الانسان (0.47)، والمؤشر الخاص بتقييم نظام العدالة (0.49)، وجميع هذه المؤشرات تصنف "بالضعيفة" أو "الضعيفة جداً" (أنظر الشكل 20).

شكل رقم (20): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في فلسطين

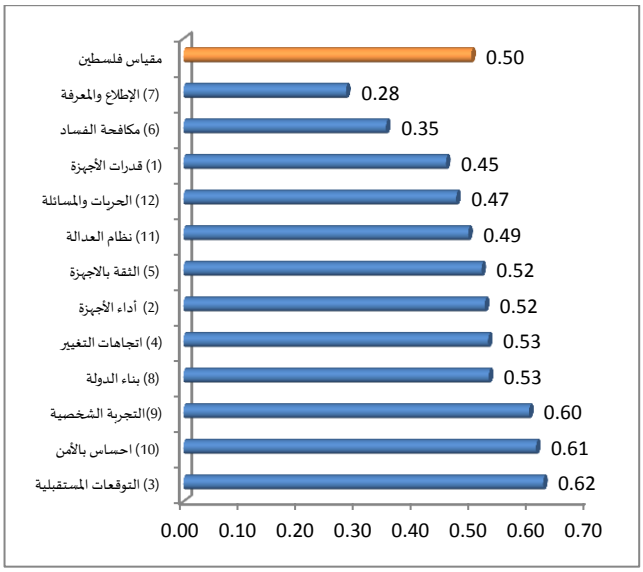

تشير مقارنة نتائج المؤشرات الأحد عشر المتعلقة بمن تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية ونظام العدالة ومن لم يتعرضوا إلى حصول علامات أعلى لدى من لم يتعرضوا في عشرة مؤشرات، حيث تراوحت الفروقات بينهما ما بين 15 نقطة (للمؤشر الخاص بإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية) إلى نقطة واحدة (للمؤشر الخاص باحترام الحريات والمساءلة وحقوق الانسان). حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية على علامة تزيد ثلاث نقاط بين الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن مقابل من لم يتعرضوا لتجربة كهذه، وذلك ناتج على الأرجح عن التجربة الشخصية للأفراد الذين تعاملوا مع أجهزة الأمن. وفي المجمل تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث بلغ عدد المؤشرات ذات التصنيف "الضعيف" و"الضعيف جدا" 4 مؤشرات بين من لم يتعرضوا مقابل 9 مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة (أنظر الجدول رقم 10).

**جدول رقم (10): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس فلسطين**

| | تعرض | لم يتعرض | مجموع العينة |
|---|---|---|---|
| إصلاح منعدم | 1 | 1 | 1 |
| إصلاح ضعيف جدا | 3 | 1 | 1 |
| إصلاح ضعيف | 6 | 3 | 3 |
| إصلاح متوسط | 2 | 4 | 5 |
| إصلاح متقدم | 0 | 2 | 2 |
| إصلاح متقدم جدا | 0 | 0 | 0 |
| إصلاح مكتمل | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 12 | 11 | 12 |

كما يشير الشكل رقم (21) أدناه، حصل مؤشر واحد على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهو المؤشر السادس المتعلق بمكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية (0.28)، وحصل مؤشر آخر على تصنيف "منعدم" لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة، وهو المؤشر السابع المتعلق بإطلاع ومعرفة المواطنين بمهام ومسؤوليات أجهزة الأمن المختلفة.

## العلاقة بين التعرض لتجربة مع قطاع الأمن الفلسطيني والأحساس بانتشار الفساد

يتعزز الإحساس بانتشار الفساد لدى الأجهزة الأمنية وفشل هذه الأجهزة في مكافحته لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن الفلسطيني.

يعني هذا أن الجمهور الفلسطيني يعتقد بعدم فعالية الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الأمنية لمكافحة الفساد فيها. تعني هذه النتائج أيضاً غياب تواصل الأجهزة الأمنية مع الجمهور للتعريف بمهام أجهزة الأمن المختلفة ومسؤولياتها وقد يعني ايضا استمرار التداخل في عمل أجهزة الأمن الفلسطينية وعدم احترام الاختصاص القانوني لها.

**شكل رقم (21): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة في فلسطين**

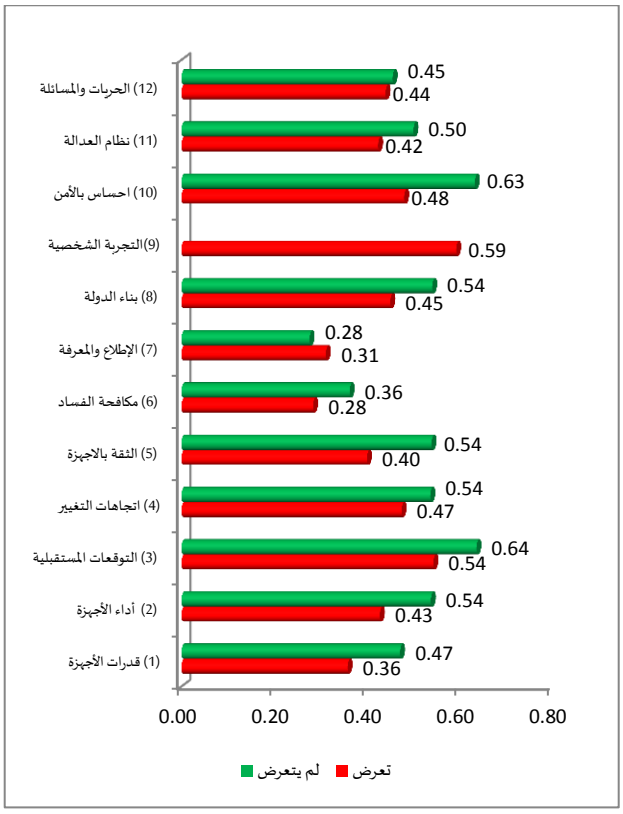


تشير النتائج أيضاً إلى أن الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن يميلون للتشاؤم حيال المستقبل (0.54) مقارنة بمن لم يتعرضوا لتجربة (0.64). وينطبق الامر ذاته على مؤشر الاحساس بالأمن والسلامة، وعلى تقييم نظام العدالة، وعلى درجة الثقة بالمؤسسات الأمنية وعلى الاعتقادات بشأن الفساد. كذلك، يبدو أن نظام العدالة يحظى بتقييم سلبي للغاية، وأن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمن ما زالت طاغيةً.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية، فقد حصلت اربعة مؤشرات (أي 3% من اجمالي 116 مؤشرا فرعيا) على علامات تشير إلى اصلاح "مكتمل" وهي تتعلق بالقدرة على تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان، والقدرة على تقديم طلبات للقضاء بالإفراج، ومعرفة الاسرة بمكان الاحتجاز، ومساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي، ما يعني وجود تطور جيد في عملية الإصلاح في هذه الجوانب المحددة.

حصلت سبعة مؤشرات على تصنيف "متقدم جدا" وأربعة وعشرون مؤشرا على تصنيف "متقدم" وهي تعد مؤشرا ايجابيا على عملية الإصلاح في بعض جوانب قطاع الأمن ونظام العدالة وتحتاج إلى استكمال العمل لتطويرها. وحصل 35 مؤشرا فرعياً (30% من مجمل المؤشرات الفرعية)، على تصنيف "متوسط"، أي على علامات تراوحت بين (0.51) وبين (0.60) فيما حصل تسعة عشر مؤشرا (أي 16% من مجمل المؤشرات الفرعية) على علامات تراوحت بين (0.41 و0.50) أي إصلاح "ضعيف".

حاز ثلاثة عشر مؤشرا فرعياً على تصنيف "ضعيف جدا" منها مؤشران يتعلقان بنظام العدالة وهما: عدم معاملة القضاء للمواطنين بالتساوي، واستقلالية السلطة القضائية، ومؤشران آخران يتعلقان بأداء الأجهزة الأمنية هما فرض النظام والقانون، وتقييم أداء الأجهزة في التخلص من الحزبية وثلاثة مؤشرات تتعلق بالمؤشر الرئيسي الذي يقيس قدرات الأجهزة الأمنية هي خدمة المواطن بدون تمييز، ومكافحة الفساد داخلها، والتخلص من الحزبية.

أخيراً حصل ثلاثة عشر مؤشرا على علامات متدنية جدا، وضعها في تصنيف إصلاح "منعدم"، من أهمها الاعتقاد بأن أجهزة الأمن تعاني من الفساد فيها (0.08).وأن أجهزة الأمن تعمل من أجل النخبة الحاكمة (0.10). جاءت أربعة من المؤشرات الفرعية التي حصلت على تصنيف "منعدم" في المؤشر الرئيسي المتعلق بالحريات والمساءلة، ومنها سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم، والاعتقاد بممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب. وحصلت، على نفس التصنيف ثلاثة مؤشرات فرعيه أخرى تتبع المؤشر الرئيسي المتعلق بنظام العدالة وهي بطء عمل المحاكم، والاعتقاد بوجود فساد بين القضاة، والتحيز في تطبيق القانون على المواطنين لدى الشرطة وأجهزة الأمن (أنظر الجدول رقم 11.)

**جدول رقم (11): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في فلسطين**

| رقم المؤشر | اسم المؤشر | المؤشرات الفرعية | علامة المؤشر | تصنيف المؤشر | تصنيف المؤشرات الفرعية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | إصلاح مكتمل | إصلاح متقدم جدا | إصلاح متقدم | إصلاح متوسط | إصلاح ضعيف | إصلاح ضعيف جدا | إصلاح منعدم |
| 1 | قدرات الأجهزة | 8 | 0.45 | ضعيف | | | | 3 | 2 | 3 | |
| 2 | أداء الأجهزة | 17 | 0.52 | متوسط | | | 4 | 6 | 5 | 2 | |
| 3 | التوقعات المستقبلية | 5 | 0.62 | متقدم | | | 3 | 2 | | | |
| 4 | اتجاهات التغيير | 11 | 0.53 | متوسط | | | | 9 | 2 | | |
| 5 | الثقة بالأجهزة | 12 | 0.52 | متوسط | | 2 | 4 | 2 | 1 | 1 | 2 |
| 6 | مكافحة الفساد | 3 | 0.35 | ضعيف جدا | | | | 1 | 1 | | 1 |
| 7 | الاطلاع والمعرفة | 3 | 0.28 | منعدم | | | | | | 1 | 2 |
| 8 | بناء الدولة | 2 | 0.53 | متوسط | | | 1 | | | 1 | |
| 9 | التجربة الشخصية | 16 | 0.60 | متوسط | 3 | 1 | 4 | 3 | 1 | 3 | 1 |
| 10 | الاحساس بالأمن | 10 | 0.61 | متقدم | | 2 | 4 | 2 | 2 | | |
| 11 | نظام العدالة | 18 | 0.49 | ضعيف | | 1 | 4 | 4 | 4 | 2 | 3 |
| 12 | الحريات والمساءلة | 11 | 0.47 | ضعيف | 1 | 1 | 1 | 3 | 1 | | 4 |
| المجموع | | 116 | | | 4 | 7 | 25 | 35 | 19 | 13 | 13 |
| قيمة المقياس: 0.50 | | | | | | | | | | | |
| التقييم: إصلاح ضعيف | | | | | | | | | | | |

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات الجمهور الفلسطيني وتقييمه لقطاع الأمن ورضاه عنه. فكما أشرنا أعلاه يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.43 مقابل 0.50 على التوالي). ولعل أهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن الفلسطيني درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الحزبي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن. إضافة لكل ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى.

كما يظهر في الشكل (رقم 22) أدناه، ترتفع علامة المقياس الفلسطيني إلى (0.59) بين الذين يشعرون بتوفر الأمن وتتراجع إلى (0.40) بين الذين يشعرون بعدم توفر الأمن لهم ولأسرتهم. كما ترتفع العلامة إلى (0.58) بين مؤيدي حركة فتح والمستقلين الوطنيين وتتراجع إلى (0.38) بين مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي. وترتفع بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.54) وتتراجع إلى (0.44) بين غير المطلعين. أخيراً، تبلغ علامة المقياس الفلسطيني (0.51) بين النساء و(0.50) بين الرجال، وترتفع إلى (0.51) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً وتتراجع إلى (0.47) بين الذين تقل أعمارهم عن 28 عاماً.

**شكل رقم (22): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس الفلسطيني**

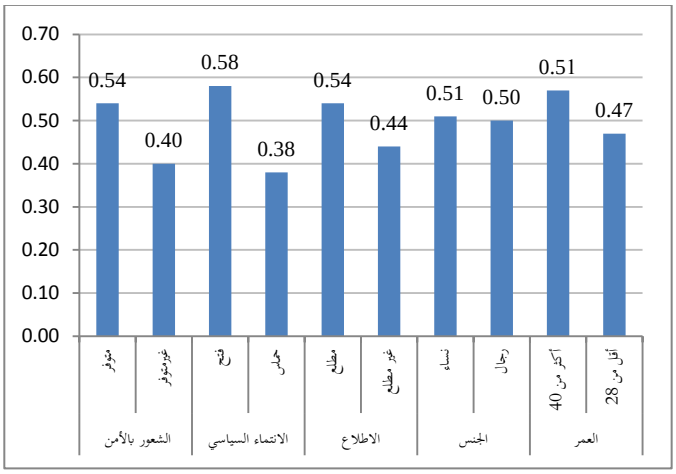


عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية للضفة الغربية من فلسطين، كما يتضح في الخريطة رقم (3) أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.55) في تلك المحافظات التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 67%) وترتفع فيها نسبة تأييد الحزب الحاكم، أي فتح (حيث يبلغ الفرق بين التأييد لفتح ولحزب المعارضة، أي حماس، 37 نقطة مئوية لصالح فتح)، كما هي الحال في محافظات الشمال مثل نابلس وجنين وطولكرم وغيرها. في المقابل تنخفض علامة المقياس الفلسطيني لتصل إلى (0.48) في تلك المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 60% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد الحزب الحاكم والحزب المعارض 7 نقاط مئوية لصالح الحزب المعارض، أي حماس، كما هي الحال في محافظات الجنوب مثل الخليل وبيت لحم.

خريطة رقم (3): التقسيمات الإدارية للمحافظات في الضفة الغربية من فلسطين حسب علامة المقياس

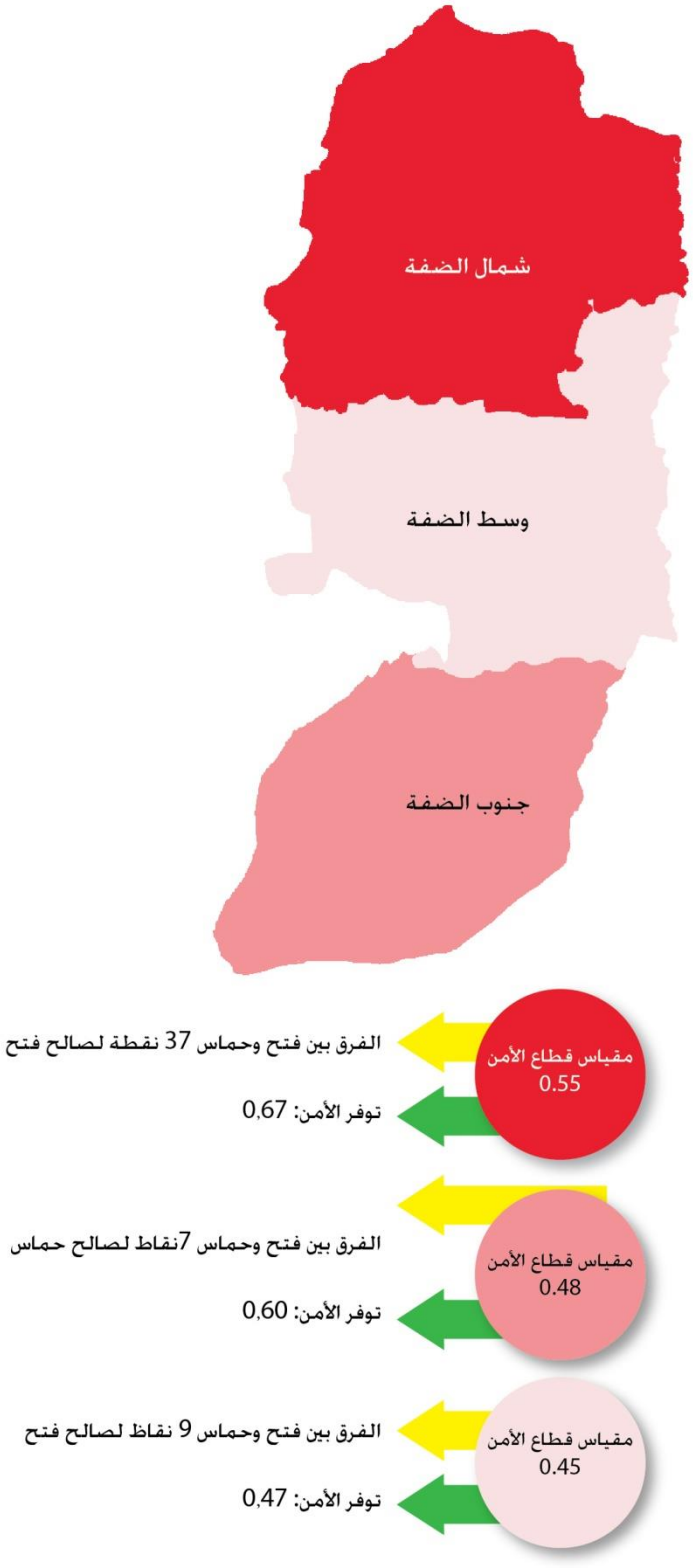

# (4) اليمن

بلغت قيمة المقياس في القراءة الأولى (0.44). تعكس هذه النتيجة فشلاً في عملية الإصلاح الأمني في اليمن، على الأقل في نظر الجمهور اليمني. كما تعني هذه القيمة أن الأداء الكلي لقطاع الأمن ونظام العدالة في اليمن قد حصل على تصنيف "ضعيف".

تشير النتائج إلى أن الفروقات في التقييم، بين من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة تؤكد، كما يظهر من الشكل رقم (23) أدناه، كما في بقية الدول قيد البحث، أن التعامل المباشر مع أجهزة الأمن تخلق انطباعات سلبية لدى هؤلاء المتعاملين، فقد بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة 0.40، فيما تبلغ 0.46 بين من لم يتعرض لتجربة.

**شكل رقم (23): قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات الموطنين في اليمن**

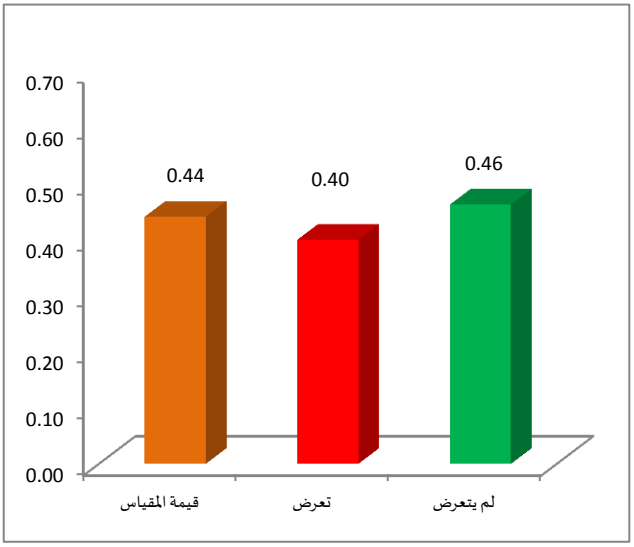


تنخفض قيمة المقياس في اليمن عن المتوسط العربي بسبع نقاط (0.44 مقابل 0.51)، حيث حصلت اليمن على أدنى علامة بين الدول الاربعة المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة العربي. تنخفض قيمة مقياس الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن في اليمن عن القيمة المماثلة في المقياس العربي بسبع نقاط (0.46 مقابل 0.53)، وتنخفض قيمة المقياس للذين تعرضوا لتجربة مع هذا القطاع بمقدار أربع نقاط (0.40 مقابل 0.44). يظهر هذا الفارق أن عملية الإصلاح في قطاع الأمن ونظام العدالة ما زالت ضعيفة وغير مقنعة، لكلا العينتين الذين تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة مع هذا القطاع (أنظر الشكل رقم 24 ).

### التعرض لتجربة مع قطاع الأمن اليمني

فيما تنخفض قيمة مقياس اليمن مقارنة بالمقياس العربي لعينة من لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن بسبع نقاط، فإن قيمة المقياس اليمني تنخفض مقارنة بالمقياس العربي بأربع نقاط فقط لعينة من تعرضوا لتجربة.

**شكل رقم (24): مقارنة علامات مقياس اليمن مع المقياس العربي من حيث التعرض وعدم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن**

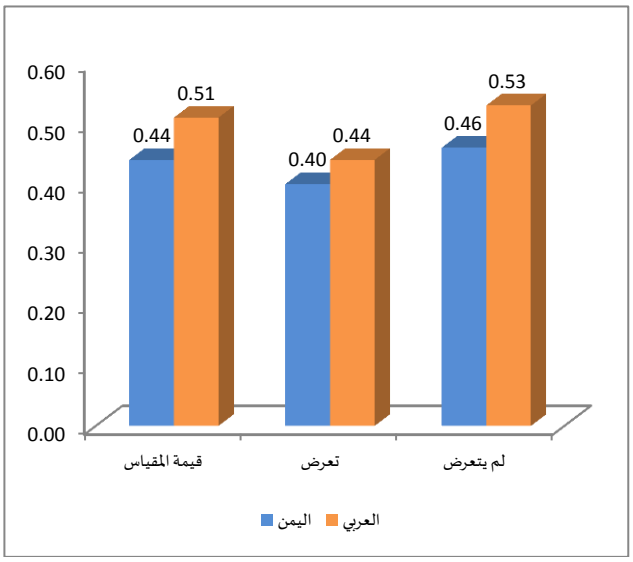


حصلت عشرة مؤشرات من اثني عشر مؤشرا رئيسيا على علامة (0.47) فأقل، حصلت منها ستة على تصنيف ضعيف، وهي المؤشر المتعلق بالإطلاع والمعرفة (0.46)، يليه المؤشر الخاص بالحريات والمساءلة (0.45)، ومن ثم مؤشر بناء الدولة (0.44)، ثم المؤشران المتعلقان بالإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، وأداء الأجهزة (0.47 لكل منهما)، وأخيرا المؤشر الخاص بالثقة بأجهزة الأمن (0.41). وحصلت أربعة مؤشرات على تصنيف "ضعيف جدا"، وهي المؤشر الخاص بالتجربة الشخصية (0.39)، ثم المؤشر المتعلق بمكافحة الفساد (0.38)، ثم مؤشر نظام العدالة (0.36)، وأخيرا المؤشر الخاص بقدرات الأجهزة الأمنية (0.35). وحصل مؤشران فقط على علامة (0.52) فأكثر، فقد حصل المؤشر الخاص بالتوقعات المستقبلية على علامة (0.68)، وحصل المؤشر المتعلق باتجاهات التغيير على علامة (0.52) (أنظر الشكل رقم 25 أدناه).

**شكل رقم (25): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في اليمن**

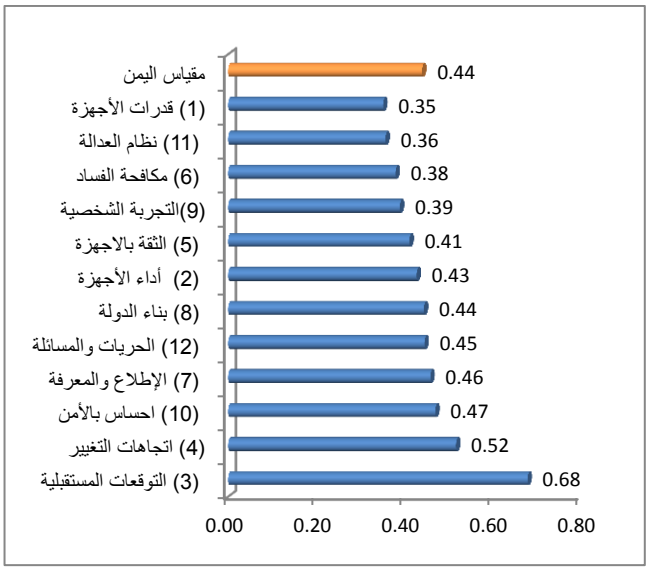

تشير النتائج إلى أنه رغم التقديرات السلبية لقدرات الأجهزة ولنظام العدالة ولمكافحة الفساد وغيرها، فإن حوالي ثلثي الجمهور اليمني يميل للتفاؤل بالمستقبل، حيث أن المؤشر ذي العلامة الاعلى هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة، يتبعه المؤشر رقم (4) المتعلق بالاعتقاد حول اتجاهات التغيير. في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأقل في المقياس هو رقم (1) المتعلق بمستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها، ثم المؤشر رقم (11) المتعلق بتقييم نظام العدالة، ومن ثم المؤشر رقم (6) الخاص بالاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة.

تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف "الضعيف جدا" يبلغ ثلاثة مؤشرات مقابل ثمانية مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة. حصلت ستة مؤشرات على تصنيف ضعيف لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مقارنة بثلاثة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة (أنظر الجدول 12).

**جدول رقم (12): عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس اليمن**

| التصنيف | تعرض | لم يتعرض | مجموع العينة |
|---|---|---|---|
| إصلاح منعدم | 0 | 0 | 0 |
| إصلاح ضعيف جدا | 8 | 3 | 4 |
| إصلاح ضعيف | 3 | 6 | 6 |
| إصلاح متوسط | 0 | 1 | 1 |
| إصلاح متقدم | 1 | 1 | 1 |
| إصلاح متقدم جدا | 0 | 0 | 0 |
| إصلاح مكتمل | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 12 | 11 | 12 |

كما يشير الشكل رقم (26) أدناه، كان أهم المؤشرات التي حصلت على تصنيف "ضعيف جداً" بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن تلك التي تقيس تقييم قدرات أجهزة الأمن، وأداء الأجهزة، والثقة بالأجهزة، ومكافحة الفساد. وحصلت ثلاثة مؤشرات لدى نفس العينة على تصنيف "ضعيف"، وهي اتجاهات التغيير، والإطلاع والمعرفة بمهام ومسؤوليات الأجهزة الأمنية المختلفة، والحريات والمساءلة. وحاز مؤشر واحد على تصنيف متقدم وهو التوقعات المستقبلية. أما بين الذين لم يتعرضوا لتجربة، فقد حصل مؤشر التوقعات المستقبلية على تصنيف "متقدم"، وحصل مؤشر آخر على تصنيف "متوسط"، وهو المؤشر الخاص باتجاهات التغيير. كما حصلت ستة مؤشرات لنفس العينة على تصنيف "ضعيف"، وحصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف "ضعيف جدا". تطرح هذه النتائج مسألة تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية ومكافحة الفساد فيها وبناء الثقة بمكونات نظام العدالة في سلم اولويات الإصلاح في قطاع الأمن اليمني.

**شكل رقم (26): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بينمن تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة في اليمن**

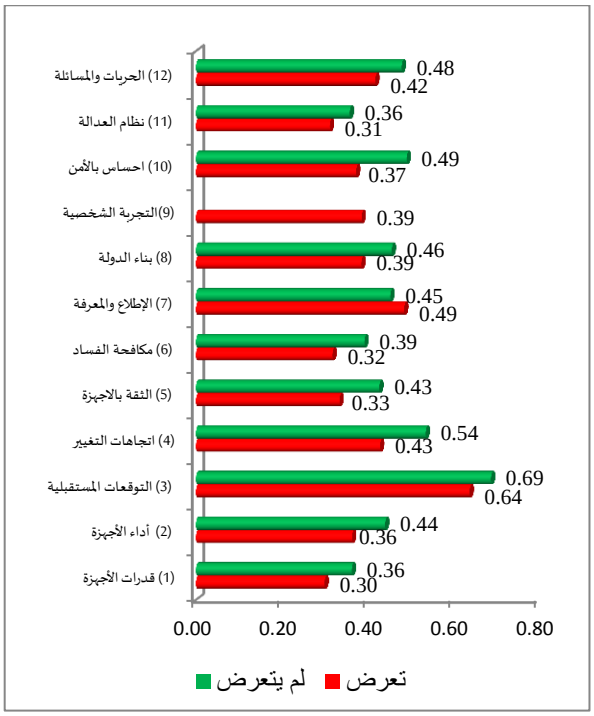


يبدو واضحا أن الجمهور يعتقد أن قدرات الجهاز الأمني محدودة ولكنه يعطي أداء هذه الأجهزة تقييما أعلى من تقييمه لقدراتها. كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للايجابية. لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومهامها ليس واضحا بقدرٍ كافٍ للجمهور. كذلك يبدو أن نظام العدالة يحظى بتقييم سلبي للغاية، وأن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمن ما زالت طاغيةً.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية فقد حصل 81 مؤشرا فرعيا (أي 70% من مجمل المؤشرات الفرعية) على علامات متدنية تراوحت بين تصنيف " ضعيف" و" منعدم" مقابل 17 مؤشرا (أي 15% من مجمل المؤشرات الفرعية) تراوحت علاماتها بين تصنيف "متقدم" و"مكتمل". فيما حصل 18 مؤشراآخراً على علامات ما بين (0.51 إلى 0.60)، أي تصنيف "متوسط" (أنظر الجدول رقم 12 أدناه).

حصل مؤشر واحد فقط من المؤشرات الفرعية على علامة تشير إلى إصلاح "مكتمل" وهو مساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي. وحصل مؤشران على تصنيف "متقدم جدا" وهما: طلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة عند استخراج وثائق من مؤسسة حكومية، وتوقع قدرة الأجهزة في توفير الأمن للمواطن مستقبلا. في المقابل حصل أربعة وعشرون مؤشرا فرعياً على علامات متدنية جدا وضعها في تصنيف "منعدم" أهمها: أجهزةالأمن تعاني من الفساد فيها (0.07)، ممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب (0.13)، أجهزة الأمن تقيم نظاماً بوليسياً (0.19)، سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم (0.19)، تقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال (0.22)، الثقة بالشرطة والأجهزة

أوبفاعليتها (0.23)، تخلص الأجهزة من الحزبية (0.25)، والتمييز في خدمة المواطن (0.28).

حازت خمسة مؤشرات فرعية من اجمالي اثني عشر مؤشرا تقيس الثقة بالأجهزة الأمنية (المؤشر الرئيسي رقم 5) على تصنيف "منعدم"، منها: الثقة بجهاز المخابرات في عملية بناء الدولة والدفاع عنها، وأجهزة الأمن تعمل من أجل النخبة الحاكمة، وأجهزة الأمن تعاني من الفساد فيها، وأجهزة الأمن تقيم نظاماً بوليسياً، والثقة بنزاهة المخابرات. كذلك فإن خمسة من المؤشرات الفرعية التي حصلت على تصنيف "منعدم" جاءت في المؤشر الرئيسي المتعلق بالتجربة الشخصية وهي: التعريف بحقوق المتهمين قبل الشروع في التحقيق، وتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال، وتوفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان، وخلفية دوافع التعذيب اثناء التحقيق، والثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها (أنظر الجدول رقم 13).

**جدول رقم (13): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية في اليمن**

| رقم المؤشر | اسم المؤشر | المؤشرات الفرعية | علامة المؤشر | تصنيف المؤشر | تصنيف المؤشرات الفرعية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | إصلاح مكتمل | إصلاح متقدم جدا | إصلاح متقدم | إصلاح متوسط | إصلاح ضعيف | إصلاح ضعيف جدا | إصلاح منعدم |
| 1 | قدرات الأجهزة | 8 | 0.35 | ضعيف جدا | | | | | 2 | 4 | 2 |
| 2 | أداء الأجهزة | 17 | 0.43 | ضعيف | | | | 2 | 9 | 6 | |
| 3 | التوقعات المستقبلية | 5 | 0.68 | متقدم | | 1 | 4 | | | | |
| 4 | اتجاهات التغيير | 11 | 0.52 | متوسط | | | 2 | 3 | 6 | | |
| 5 | الثقة بالأجهزة | 12 | 0.41 | ضعيف | | | 4 | 1 | 2 | | 5 |
| 6 | مكافحة الفساد | 3 | 0.38 | ضعيف جدا | | | 1 | | 1 | | 1 |
| 7 | الاطلاع والمعرفة | 3 | 0.46 | ضعيف | | | | 2 | | | 1 |
| 8 | بناء الدولة | 2 | 0.44 | ضعيف | | | | | 2 | | |
| 9 | التجربة الشخصية | 16 | 0.39 | ضعيف جدا | | | 2 | 2 | 4 | 3 | 5 |
| 10 | الاحساس بالأمن | 10 | 0.47 | ضعيف | | | 1 | 3 | 4 | 2 | |
| 11 | نظام العدالة | 18 | 0.36 | ضعيف جدا | | | | 3 | 5 | 3 | 7 |
| 12 | الحريات والمساءلة | 11 | 0.45 | ضعيف | 1 | 1 | | 2 | 2 | 2 | 3 |
| المجموع | | 116 | | | 1 | 2 | 14 | 18 | 37 | 20 | 24 |
| قيمة المقياس: 0.44 | | | | | | | | | | | |
| التقييم: إصلاح ضعيف | | | | | | | | | | | |

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات الجمهور اليمني وتقييمه لقطاع الأمن ورضاه عنه. فكما أشرنا أعلاه يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.40 مقابل 0.46 على التوالي). ولعل أهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن اليمني درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الحزبي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن. إضافة لكل ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى.

كما يظهر في الشكل (رقم 27) أدناه، ترتفع علامة المقياس اليمني إلى (0.53) بين الذين يشعرون بتوفر الأمن وتتراجع إلى (0.37) بين الذين يشعرون بعدم توفر الأمن لهم ولأسرتهم. كما ترتفع العلامة إلى (0.55) بين مؤيدي التجمع اليمني للإصلاح وتتراجع إلى (0.36) بين مؤيدي المؤتمر الشعبي و0.49 بين مؤيدي الحزب الاشتراكي. وترتفع بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.47) وتتراجع إلى (0.34) بين غير المطلعين. أخيراً، تبلغ علامة المقياس اليمني (0.44) بين النساء و(0.45) بين الرجال، وتبلغ (0.44) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً و(0.43) بين الذين تقل أعمارهم عن 28 عاماً.

**شكل رقم (27): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس اليمني**

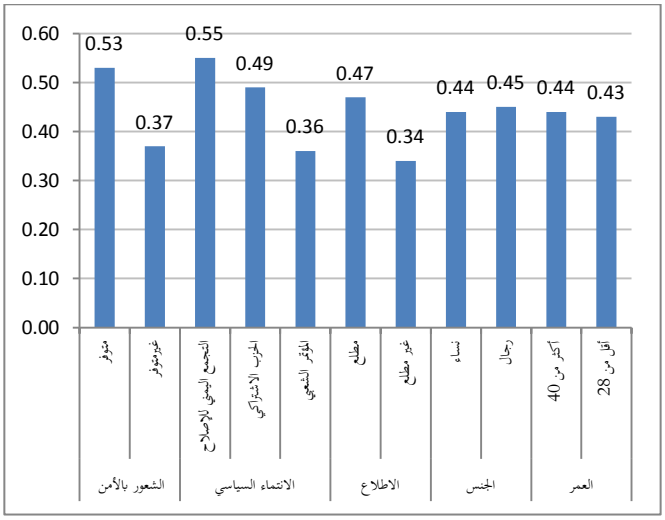


عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية لليمن، كما يتضح في الخريطة رقم (4) أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.46) في تلك المحافظات التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 53%) وترتفع فيها نسبة تأييد التجمع اليمني للإصلاح، (حيث يبلغ الفرق بين التأييد للتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي 15 نقطة مئوية لصالح التجمع وتبلغ الفجوة بين تأييد التجمع والمؤتمر الشعبي تسعة نقاط لصالح الأخير)، كما هي الحال في مناطق حجة وحضرموت وصنعاء ومأرب وغيرها. في المقابل تنخفض علامة المقياس اليمني لتصل إلى (0.42) في تلك المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 33% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد التجمع والمؤتمر الشعبي نقطتين لصالح المؤتمر ، كما هي الحال في شبوة وتعز وعدن وإب وغيرها.

خريطة رقم (4): التقسيمات الإدارية للمحافظات اليمنية حسب علامة المقياس

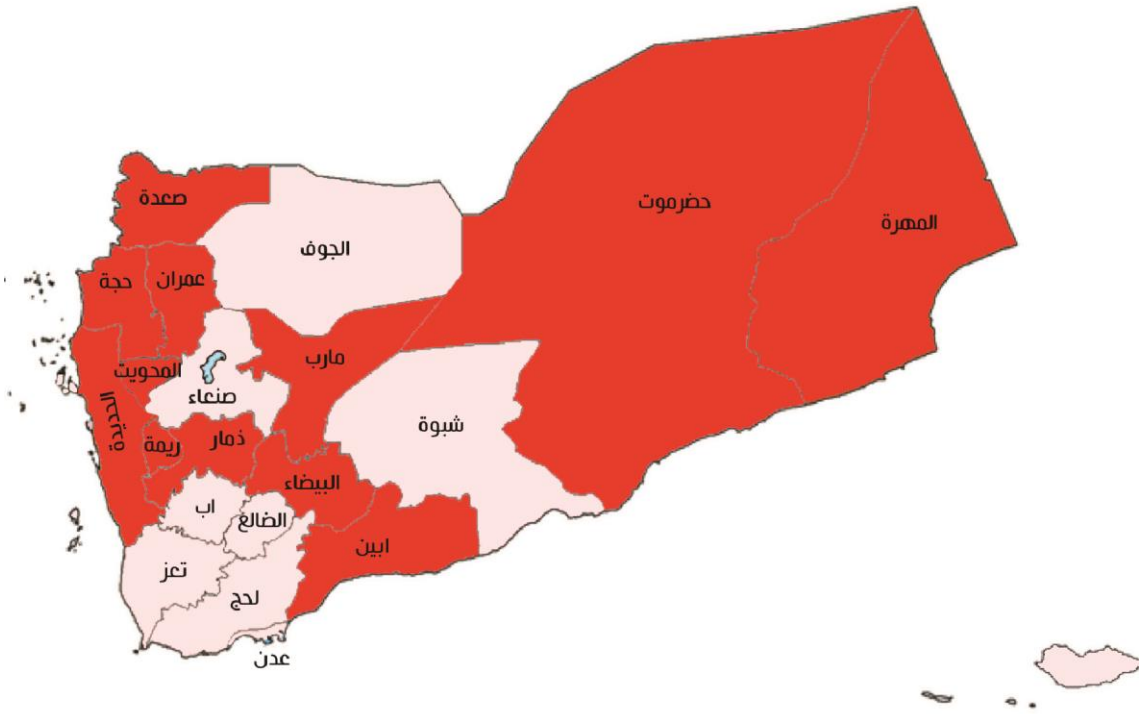


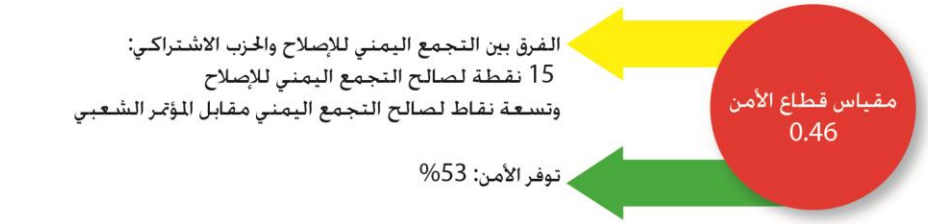


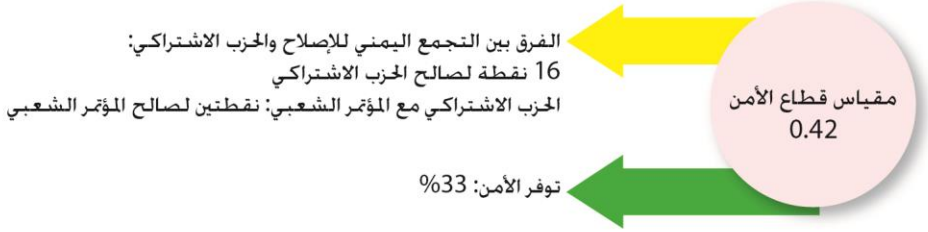

# (3) التوصيات

تشير نتائج مقياس قطاع الأمن وتوجهات المواطنين في القراءة الأولى للعام 2014 إلى ضُعف الاصلاح لهذا القطاع وأنه ما زال محدودا في جميع الدول المشاركة في المقياس. كما تعكس قيمة المقياس العربي انقساما بين الجمهور العربي حيث يمنح نصف المواطنين تقريبا تقييما ايجابيا لأوضاع قطاع الأمن، فيما يمنح النصف الاخر تقييما سلبيا لهذه الاوضاع. تظهر النتائج أنه بالرغم من ضعف قدرات الأجهزة الأمنية وأداءها إلا أن الجمهور ينظر بتفاؤل نحو المستقبل.

تهدف التوصيات التالية إلى التنويه بجوانب إيجابية في عملية الاصلاح لقطاع الأمن ونظام العدالة والإشارة لأخرى سلبية. تهدف التوصيات العامة إلى دعوة المهتمين بعملية الإصلاح في قطاع الأمن في العالم العربي إلى العمل على التركيز على مناطق القصور السائدة في كافة أو معظم الدول العربية فيما تهدف التوصيات المحددة إلى مخاطبة المهتمين بالإصلاح وصناع القرار في كل بلد على حدة ودعوتهم للتركيز في جهدهم على مناطق القصور التي تم كشفها في بلدانهم في هذا التقرير.

## توصيات عامة:

1) توضح نتائج المقياس ان الإصلاح في قطاع الأمن ونظام العدالة ما زال محدودا، وان الجمهور يرى أن الأجهزة الأمنية ما زالت تعمل لصالح النخبة الحاكمة. بعد ثورات الربيع العربي، هناك حاجة لوضع خطة وطنية واضحة المعالم للإصلاح تتضمن الإطار القانوني والمؤسسي وآليات المساءلة الادارية والفنية، وتحديد المرجعية السياسية لأجهزة الأمن وأدوات الرقابة البرلمانية عليها. كذلك، ينبغي تطوير ثقافة العاملين في الأجهزة الأمنية بحيث تنسجم مع ثقافة حقوق الإنسان. كما ينبغي تبني آليات تشجع الرقابة المجتمعية على قطاع الأمن مما قد يمنح المواطنين القدرة على تلمس الإصلاحات الجارية في هذا القطاع.
2) تشير نتائج المقياس إلى أن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمن طاغيةً لدى الجمهور العربي في كافة البلدان المشمولة في هذا التقييم ما يتطلب جهدا كبيرا في مكافحة الفساد من خلال تبني سياسات وإجراءات لتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل الأجهزة الأمنية.
3) ما زال تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومَهامِها غير واضح بقدرٍ كافٍ للجمهور. يتطلب هذا الأمر انفتاح الأجهزة الأمنية، وتواصلها مع الجمهور، وتوفير معلومات بشكل مستمر عن مهامها وحدود مسؤولياتها. كما يتطلب وقف التداخل بين عمل الأجهزة الأمنية المختلفة حتى يتوقف الجمهور عن الخلط بين مهامها ومسؤولياتها.
4) يظهر من تعرض لتجربة مباشرة مع قطاع الأمن ونظام العدالة تقييما أسوء بكثير ممن لم يتعرض لتجربة مباشرة مع هذا القطاع. يشير هذا الأمر الى اهمية التركيز على الرقابة على ممارسات الأجهزة الأمنية في تعاملها مع المواطنين، وتطوير ثقافة أفراد وضباط الأجهزة الأمنية لاحترام حقوق الانسان.

## توصيات محددة:

### 1) تونس

- **تنظيم حوار وطني حول الإصلاح الأمني**، تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بذلك، وتنبثق عنه خطة إصلاحية تكون مدعومة من الأمنيين والسياسيين والخبراء والمجتمع المدني. هذا الحوار يمكن أن تتعزز مصداقيته وأن يكون ناجحا بشرط إتمام مرحلة العدالة الانتقالية وإتمام المصالحة وطي صفحات الماضي.
- التعريف بوزارة الداخلية وهياكلها الأمنية والإدارية حتى يصبح بالإمكان التعامل معها كإدارة عمومية واضحة المعالم والأدوار ، وذلك من خلال المزيد من تأنيث الإطار العامل ، من خلال دمج المرأة فيها وكذلك من خلال العلاقات العامة والندوات والمعارض والتدخلات في المدارس وضمن أطر التنشئة.
- التعجيل بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، باعتباره جزءا من منظومة تشريعية متكاملة، تحدد واجبات الأمنيين، ولكن دون المساس بحقوق الإنسان والمصالح الحيوية للدولة.
- أهمية التعجيل بإصلاح منظومة الاستعلامات التي تضررت بعد الارتجال الذي حصل خلال الفترة الأولى من إدارة المرحلة الانتقالية.
- أهمية إنشاء لجنة برلمانية مختصة في قضايا الدفاع والأمن، حيث لم يتم النص عليها في الدستور الجديد الذي لم يتضمن النص على آليات تمكن البرلمان من ممارسة الرقابة على الأجهزة الأمنية أو محاسبتها.
- الاستمرار في جهود التدريب ورفع القدرات لدى الأمنيين والرفع من المهارات الاتصالية بشكل خاص.
- طمأنة الرأي العام بمبادرات قوية ، مثل بعث "شرطة الشرطة" حتى لا يتأكد

الانطباع الخاطئ بان أعوان الأمن هم خارج القانون.

### 2) العراق

- ينبغي اعادة النظر في التشكيلات الأمنية ومهامها وبناء جهاز امني مترابط ومتكامل وواضح المهام بالنسبة للمواطنين.
- تستلزم عملية إصلاح القطاع الأمني تطوير المفاهيم والأساليب التي من شأنها الارتقاء بعملية استخدام الموارد الأمنية (البشرية والمادية) المتوفرة بانتهاج أسلوب إصلاحي شامل يلعب من خلاله ذوي العلاقة دوراً هاماً لقيادة عملية التغيير.
- التاكيد على تطوير الكفاءات البشرية وخاصة القيادية منها، واستبدال القيادات غير المؤهلة لهذه المهمة خاصة مع انتشار ظاهرة عسكرة المؤسسات في العراق، وبضمنها الأجهزة الأمنية؛ اذ ان اغلب قادة الشرطه الحاليين هم من "العسكريين غير المهنيين". كما أن بعض المؤسسات العسكريه لا زالت تتولى التحقيق بقضايا جنائيه. ويتطلب ذلك فك ارتباط العسكره عن مؤسسات الأمن وتحديد مهام الجيش العراقي كما هو بالدستور وفقا للمادة التاسعه.
- ينبغي على الحكومة استثمار الثقة التي يمنحها المواطن للتوقعات المستقبلية للأجهزة الأمنية لإحداث تغييرات جوهرية في البنية الاساسية لهذه الأجهزة وتطوير مستوى أدائها بما يمكنها من أداء مهامها بأفضل صورة ممكنه.

### 3) فلسطين

- خلق آلية فعالة وعلنية للمحاسبة داخل قطاع الأمن تشرف عليها عناصر مدنية من وزارة الداخلية للنظر في قضايا الفساد واستعمال العنف أو التعذيب.
- تغليب الجانب المهني على الجانب الحزبي في عملية تجنيد وترقية ضباط أجهزة الأمن المختلفة بهدف الوصول خلال فترة محددة إلى المهنية الكاملة.
- تعزيز الثقافة الديمقراطية واحترام حقوق المواطن، بغض النظر عن مواقفه السياسية، بين ضباط وعناصر أجهزة الأمن وخاصة أولئك الذين يحتكون مباشرة ويوميا بالجمهور.
- بذل المزيد من الجهد في توضيح مجالات عمل ووظائف الأجهزة الأمنية المختلفة وإطلاع الجمهور على ذلك من خلال حملات مستمرة في وسائل الإعلام.
- تعزيز مجالات التنسيق والتعاون مع أجهزة العدالة الأخرى مثل النيابة العامة والمحاكم بهدف ضمان احترام أجهزة الأمن لقواعد القانون الخاصة بالاعتقال، وإجراء التحقيق، والحصول على الأدلة لإدانة المجرمين في المحاكم، زيادة فاعليتها في تنفيذ قرارات المحاكم.
- التزام الأجهزة الأمنية بتنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم فيما يخص عملها.
- كف يد السلطة التنفيذية وخاصة الأجهزة الأمنية على التدخل في عمل أجهزة العدالة الأخرى.
- ضرورة التزام الأجهزة الأمنية في تنفيذ وتطبيق القوانين الخاصة بها، كونها هي المكلفة بحماية القوانين.
- البحث عن وسائل خلاقة لإعطاء أجهزة الأمن دورا في الحماية ضد اعتداءات المستوطنين مما يساهم في تعديل الانطباعات السلبية حول التنسيق الأمني.

### 4) اليمن

- ينبغي إعداد وتنفيذ رؤية شاملة لإصلاح قطاع الأمن مبنية على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، حيث لابد من توسيع مفهوم قطاع الأمن ليشمل إلى جانب الشرطة القوات المسلحة، وأن تتسم خطط واستراتيجيات إصلاح قطاع الأمن بالشمولية والنظرة الواسعة، وتطوير العلاقة بين الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، فكثير من القضايا لا تستطيع قوات الأمن مواجهتها بمفردها، ويقتضي تدخل القوات المسلحة.
- ينبغي، على المستوى القريب، تفعيل قانون التقاعد في مجال الأمن، وإحالة من بلغوا سن التقاعد إلى التقاعد، استكمال البصمة والصورة في الأجهزة الأمنية والشرطية والقوات المسلحة، إلغاء الوظائف الوهمية، واستكمال تأسيس أقسام شرطة في المديريات التي لا توجد بها أقسام شرطة. نقل جميع المرافقين للشخصيات الاجتماعية والموظفين الحكوميين المدنيين إلى حراسة المنشآت.
- تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد الأخرى من مراقبة ومحاسبة قطاع الأمن والأجهزة العسكرية، تحويل الشرطة إلى شرطة مدنية.
- وضع آلية لمكافحة الفساد في الأجهزة الأمنية والقضائية.
- وضع آلية لمراقبة مدى التزام أجهزة الشرطة بالقانون، وعدم ممارستها للتعذيب، ومحاسبة رجال الشرطة الذين ينتهكون القانون.

- تطوير التشريعات المتعلقة بتمكين مؤسسات المجتمع المدني من الرقابة على أجهزة الأمن والعدالة وتقديم المساعدة لمن يحتاجها.
- العمل على تطوير التشريعات المتعلقة بالفصل بين السلطات، لاسيما بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتطوير البنى المؤسسية للأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة بما يضمن استقلاليتها ومهنيتها، وتقديم خدماتها للمواطنين وفقاً لمبادئ المواطنة المتساوية.
- الإسراع بتشكيل اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث العام 2011 التي نصت عليها المبادرة الخليجية.
- اعتماد نظام لتعيين كبار مسئولي الأجهزة الأمنية وفقاً لمبادئ المؤهل والكفاءة وتكافؤ الفرص، بعيداً عن المحاصصة الحزبية.
- تحسين مستوى الشفافية في الأجهزة الأمنية عموماً وأجهزة المخابرات بشكل خاص، بما يكفل توسيع معرفة المواطنين بمهام الأجهزة الأمنية.